الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٩

الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٢ من جدول الأعمال :
الحالة في كمبوتشيا : تقرير الأمين العام (تابع) ٩٨٩

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

في غياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لغويلا (بوتسوانا)

البند ٢٢ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا : تقرير الأمين العام

١ - السيد داشتسيرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان قوى الامبريالية والهيمنة والرجعية ، قد شنت حملة سياسية واسعة النطاق بشأن ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ، التي اصطنعتها من أجل تغطية مخططاتها ضد شعب كمبوتشيا وسائر شعوب الهند الصينية .

٢ - وكانت المسرحية السياسية التي لعبت هذا الصيف بعقد ما سمي بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي اعدته الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، اللتان تقفان في طليعة المدافعين عن حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير ، جزءا من هذه الحملة . ان عقد مثل هذا المؤتمر رغم احتجاجات الحكومة الشرعية لشعب كمبوتشيا واتخاذه لمقررات تتعلق بجمهورية كمبوتشيا الشعبية المستقلة ذات السيادة دون مشاركتها ، ليس سوى تدخل صارخ في الشؤون الداخلية لتلك الدولة وانتهاك صارخ لمعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

٣ - ان جمهورية منغوليا الشعبية ، قد عارضت بشدة عقد ما سمي بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ولم تشارك فيه ، وهي ترى أن هذا المؤتمر والمقررات التي اتخذت فيه بما في ذلك المقرر الخاص بانشاء ما سمي بلجنة مخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ليس لها أي قوة الزام قانونية ، ولقد تحدث الكثيرون هنا عن « تسوية سياسية شاملة » وعن الحاجة الى تنفيذ مقررات ما سمي بذلك المؤتمر الدولي ، ولكن ليس هناك ما يتخذ قرار بشأنه . فكما اعربت جمهورية كمبوتشيا الشعبية مرارا وتكرارا ، لا يوجد ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ، ولا يمكن للموقف في كمبوتشيا أن يعود الى الوراء . ان محاولات خلق انطباع بأن التغييرات المفترض أنها تجرى الآن في كمبوتشيا تشكل تهديدا لسلم شعوب جنوب شرق آسيا واستقرارها وأمنها ، لا تقوم على أي أساس اطلاقا .

٤ - لقد مرت ثلاث سنوات تقريبا منذ أطاح شعب كمبوتشيا بنظام بول بوت الدموي الذي ارتكب سياسة ابادة جماعية ضد شعبه وقضى على نصف سكان البلد تقريبا . لقد قضت عصابة بول بوت على جميع المتعلمين ، والمثقفين ، والعمال ، وحطمت هيكل المجتمع حتى وحدته الأساسية ، وهي الأسرة ، ووضعت السكان في معسكرات للسخرة ، وقد تحطمت الثقافة الخمير الوطنية ، وانهار الاقتصاد ؛ ولم تعد المصانع تعمل ، واصبحت الحقول مهجورة ولم يعد هناك نظام نقدي ولا تجارة ولا نقل ، وعادت كمبوتشيا الى العصور الوسطى .

٥ - وفي ظل هذه الظروف الصعبة بدرجة لا تصدق ونتيجة للثورة بدأت السلطة الشعبية في اعادة بناء البلد . وبتكلفة كبيرة وبمساعدات ودعم من البلدان الاشتراكية الشقيقة ، تغلب شعب كمبوتشيا اليوم على أصعب مشاكله .

٦ - لقد أجريت انتخابات عامة ديمقراطية في كمبوتشيا لتكوين الجمعية الوطنية التي اقرت الدستور الجديد في دورتها المنعقدة في تموز/يوليه هذا العام ، وانتخبت مجلس الدولة وصادقت على مجلس الوزراء .

٧ - ولقد تمت انجازات مثيرة لاعادة حياة الشعب الى حالتها الطبيعية ، واعادة بناء الاقتصاد . كما أن جميع وسائل النقل تعمل الآن ، وكذلك فان مئات المنشآت الصناعية قد عادت الى العمل مرة أخرى ، وقد ازداد الانتاج الزراعي . وانتظم هذا العام ١,٤ ملايين من الاطفال في المدارس ، وكما عادت معاهد التعليم العالي الى العمل . وهناك حملات في جميع انحاء البلاد لمحو الأمية ، وتتم اعادة تنمية الثقافة الوطنية والفنون . وتوجد الآن مراكز صحية في جميع الاقاليم ، والقرى وهناك حملات للقضاء على الملاريا والسل . وبايجاز ، فان شعب كمبوتشيا يعمل اليوم بجد وفي سلام لاعادة بناء بلده الذي حطمه نظام بول بوت ، كما أن الشعب يهتم باستعادة الظروف السلمية الضرورية لجهوده الخلاقة .

٨ - ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تنتهج سياسة سلام وصداقة وعدم انحياز ، تبدو من رغبتها في اقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع جميع البلدان في جنوب شرقي آسيا ، وفي الاسهام في قضية السلام والتقدم في جميع أرجاء العالم . ومن الواضح تماما أن البيانات التي تقول بأن كمبوتشيا الجديدة هذه تشكل تهديدا

Digitized by UNOG Library

لأمن البلدان المجاورة والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، هي مجرد اختلاق .

٩ ـ ان السبب الحقيقي الذي ادى لتوتر الحالة وتهديد السلم في تلك المنطقة ، هو سياسة الهيمنة التي تمارسها الصين ، التي أعطت لنفسها الحق في اعطاء « الدروس» لتلك الدول التي تتدخل في خططها التوسعية . ان قادة بكين يمارسون سياسة العدوان والتدخل ضد الدول المجاورة ويوسعون نطاق استفزازاتهم العسكرية على طول الجبهة مع فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وهم ايضا يشنون حربا نفسية ضد بلدان الهند الصينية . ولعدم الرغبة في قبول الحقائق ، أو تقبل زيادة قوة الشعب في كمبوتشيا ، تبذل هذه القوى العدوانية والتوسعية ، محاولات يائسة لاعادة نظام بول بوت الذي أطاح به شعب كمبوتشيا ، ولتشكيل « جبهة مشتركة » من جماعات المهاجرين الرجعيين ومؤيدي بول بوت .

١٠ ـ ان دعاة الهيمنة في بكين ، بالتحالف مع الامبريالية الامريكية وباشتراك بعض الدوائر في جنوب شرقي آسيا ، يكثفون من تزويد بقايا نظام بول بوت والرجعين الذين يشنون حربا ضد شعبهم من الاراضي المجاورة بالاسلحة . وفي ضوء هذا التهديد المتسمر ضد شعب كمبوتشيا من قبل الصينيين الذين يسعون الى الهيمنة ، تم التوصل الى اتفاق بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، دخلت بموجبه القوات الفييتنامية أراضي كمبوتشيا . ان وجود تلك القوات في كمبوتشيا مؤقت ، كما ذكرت تلك الدولتان مرارا وتكرارا . وان تلك القوات لا تستخدم ضد أي بلد ، وانما يهدف وجودها فقط ال الدفاع عن كمبوتشيا ضد الهيمنة الصينية وتهديد الصين . فاذا توقف هذا التهديد ، سوف تعيد الدولتان النظر في مسألة انسحاب القوات .

١١ ـ وكما ورد في البيان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية فييت نام ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وكمبوتشيا بشأن السلام والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا الذي عقد في مدينة هوش منه في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ : « سوف ينسحب جزء من قوات فييت نام من كمبوتشيا ، اذا اوقفت تايلند استخدام زمرة بول بوت وسائر قوى خمير الرجعية لأراضيها كرأس جسر ضد شعب كمبوتشيا واذا اوقفت تزويدهم بالأسلحة والأغذية واذا ما نزعت سلاحهم وجمعتهم في معسكرات بعيدة عن الحدود » [انظر A/36/86] .

١٢ ـ وكما هو معلوم ، فقد تقدمت دول الهند الصينية باقتراحات بناءة تهدف الى كفالة وتعزيز السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وقد أعلنت عن رغبتها في أن توقع مع الصين اتفاقيات ثنائية بشأن التعايش السلمي . كما أنها اقترحت عقد مؤتمر اقليمي لبلدان الهند الصينية واعضاء رابطة امم جنوب شرقي آسيا بهدف ابرام معاهدة بشأن السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وقد طورت دول الهند الصينية مبادرتها في اقتراحها المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه من هذا العام [انظر A/36/328] ، وذلك بان اقترحت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي بعض الدول الأخرى لحضور المؤتمر الاقليمي كمراقبين باتفاق الاطراف .

١٣ ـ وكاستمرار منطقي لهذه الاقتراحات المقدمة من دول الهند الصينية ، والتي تهدف الى تسوية مشكلات جنوب شرقي آسيا باستخدام صلاحيات الاقليم نفسها ، وقد وزعت وزارة الشؤون الخارجية في لاو مذكرة بشأن المبادىء الأساسية للتعايش السلمي بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من أجل السلم والتعاون والصداقة في جنوب شرقي آسيا [انظر A/36/561] . ولقد ركزت تلك المذكرة على أن الحوار وحده هو الذي يمكن أن يشيع التفاهم والثقة المتبادلين ويقضي على سوء الفهم وانعدام الثقة اللذين يهددان استقلال وسيادة الدول والسلم والاستقرار في المنطقة . كما ان هناك اقتراحا بانشاء هيئة دائمة لاجراء الحوار والمشاورات بين هاتين المجموعتين من الدول . ولسوء الحظ ، فان جميع تلك الاقتراحات المقدمة من دول الهند الصينية ، لم تلق استجابة ايجابية من دول رابطة امم جنوب شرقي آسيا .

١٤ ـ وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد تأييد جمهورية منغوليا الشعبية لاقتراحات دول الهند الصينية الثلاث ، فييت نام ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي تهدف الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وحسن جوار . ونحن نعتقد أن تلك الاقتراحات يمكن أن تشكل أساسا بناء لاعادة الحالة الى طبيعتها في جنوب شرقي آسيا وفقا لمصالح شعوب المنطقة .

١٥ ـ وفي ضوء ما سلف ، فان وفد بلادي ، بالتأكيد ، لا يمكنه أن يوافق على أحكام مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 ، وبالتالي فاننا سوف نصوت معارضين لمشروع القرار .

١٦ ـ **السيد راز** (هنغاريا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : تعكف الجمعية العامة مرة أخرى ، على معالجة ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا التي يقال انها تتطلب حلا سياسيا شاملا . وفي رأي حكومة بلادي ، ليست هناك مشكلة تبرر اجراء هذه المناقشة في المنظمة العالمية .

١٧ ـ وخلال الدورات السابقة للجمعية العامة ، اوضح العديد من البلدان ، بما في ذلك بلدي موقفه من هذه القضية في مناسبات عديدة . ان كل ما دار منذ ذلك الحين يؤكد صدق التحليل الذي قامت به حكومة بلادي بالنسبة للأحداث التي جرت في جنوب شرقي آسيا . وبمرور الوقت ، اصبحت هناك حقيقتان واضحتان تماما . أولاهما ، أنه قد تم تدعيم السلطة الشعبية وتعزيز قاعدتها في البلاد ، الى جانب انطلاقة اقتصادية واجتماعية لا يمكن انكارها في جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وثانيهما ، المحاولات التي تزداد وضوحا من جانب أعداء كمبوتشيا للجوء الى أية وسائل دبلوماسية وسياسية ومادية وغيرها ، واستخدام كل ذريعة ممكنة لعرقلة التطور الايجابي للموقف في ذلك البلد وللانتقاص من التأييد الدولي المتزايد الذي بدأت تحظى به كمبوتشيا الشعبية .

١٨ ـ وفي اطار هذه الأنشطة المشكوك في قيمتها ، تجرى هذه المناقشة هنا مثلها مثل غيرها من الأحداث السياسية ، وخاصة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ان الوثائق التي اعتمدها ذلك المؤتمر ، كانت منطلقا للسعي وراء الأنشطة التي تستهدف في الواقع محاولة اضعاف جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

١٩ ـ ان موقف هنغاريا من هذا المؤتمر معروف تماما . فنحن مازالنا نرى طبيعة العمل الذي قام به المؤتمر لا يشجع على التوصل الى حل للمشكلات الشائكة التي ثارت في منطقة جنوب شرقي آسيا . ونحن نأسف لأن المؤتمر وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذت بمقتضى التصويت في الجمعية العامة ، قد اتخذت على أساس حكم أقل ما يقال فيه أنه تقييم من جانب واحد للموقف السائد في المنطقة . ولقد اوضحت البلدان التي رفضت الاشتراك في المؤتمر ان هذه الممارسة ، بغض النظر عن تمنيات أولئك الذين شاركوا فيها ، كان لها هدف واحد ، وهو منع التوصل الى حوار بين دول المنطقة ،

Digitized by UNOG Library

وهو حوار كان يمكن بدوره أن يفتح الطريق أمام اتفاقيات وترتيبات تستهدف حل المشكلات القائمة .

٢٠ ـ وربما كانت هناك وجهات نظر مختلفة بالنسبة للأحداث والظروف التي أدت الى الاطاحة بنظام الابادة الجماعية في بنوم بنه . وبالنسبة الينا ، كانت هذه الأحداث تمثل انتفاضة شعبية أدت الى انتزاع السلطة من عصابة بول بوت . ان المساعدات التي قدمتها فييت نام لتدعيم للنظام الجديد ووجود القوات المسلحة الفييتنامية على أراضي كمبوتشيا بموافقتها وهما موضوعان قد أضفيت عليها أبعاد ضخمة من جانب بعض الدول ومن جانب الصحافة في بعض البلدان ، لا تتعارضان مع وجود ثورة بالفعل لقوات الخمير نجحت في تخليص البلاد من الحكام الذين كانوا مسؤولين عن قتل الملايين .

٢١ ـ ان الاستمرار في الطريق الذي رسمه مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 ، يعتبر بمثابة تشجيع للعناصر المهتمة بابقاء التوتر في المنطقة ومنع قيام حوار صادق بين بلدان تلك المنطقة . وفضلا عن ذلك فان هذا الموقف ينطوي على خطر اعادة عصابة بول بوت الى البلاد ، بعد ان أدانتها بالاجماع وبوضوح أغلبية ساحقة من شعوب العالم .

٢٢ ـ ولقد أخذنا علما تاما بالازدراء الذي اعرب عنه بعض المتحدثين بالنسبة لنظام بول بوت . وسواء أكان ذلك في نيتهم أم لا ، فانهم بتصرفاتهم انما يشجعون أولئك الذين يعتبرون مسؤولين بالفعل عن الحالة التي وصلت اليها الأمور في جنوب شرقي آسيا .

٢٣ ـ وقد يتساءل المرء ، كيف تمكن أعوان بوت بول بعد تغيير النظام بثلاث سنوات من أن يشكلوا هذا الخطر الذي يهدد البلاد ؟ وهل يتمتعون بالفعل بالتأييد الشعبي الذي يجعلهم غير معرضين لخطر ما يشن عليهم من هجمات ؟ . وهل يستفيدون من تعاطف الشعب الذي يتوق الى العهد الماضي الذي عاشه في ظل النظام القديم ؟ .

٢٤ ـ في الواقع أننا اليوم ، لدينا اتجاه للمبالغة في تبسيط الأمور فيما يتعلق بالشؤون السياسية ، ولقد أصبح البعض يعتبر هذا اتجاها عصريا بحيث أننا لا ندهش اذا جاءنا الرد بالايجاد على تلك الأسئلة . ولكن ما يثير الدهشة هو الاستمرار في تكرار حماقات الأمس دون أن نأخذ في الاعتبار شهادة أولئك الذين قاموا بزيارة المنطقة والوثائق العديدة التي تقدم الدلائل القوية على عدم صدق هذه المزاعم .

٢٥ ـ ومن الواضح أن هذه التأكيدات لا تستحق حتى أن تناقش ، لأن الاسباب الأساسية لبقاء العناصر الموالية لبول بوت ، وأسطورة ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ، ينبغي أن نبحث عنها في مكان آخر . ودون تدخل بعض الدول الواقعة في المنطقة وخارجها في شؤون كمبوتشيا ودون التواطؤ الصريح والتشجيع الذي قدمته بعض بلدان هذا الجزء من العالم لمن يسمون بقوات الخمير التي تسلحها وتموها بكين ، لاختفت تلك العناصر منذ فترة طويلة من المسرح السياسي في جنوب شرقي آسيا ؛ ولأصبحت مجرد ذكريات بشعة تدفن للأبد بين أطلال الدمار الذي الحقته هي نفسها ببلادها . وهذه هي الحقيقة التي لابد لنا أن نقولها بصوت عال ، لأن الأفكار المبتكرة التحليلية وتشويه الحقائق المتعلقة بالموقف والعرض غير النزيه للتطورات والاشارات المتشككة لما يسمى وجود تهديد تشكله قوات الغزو التي تبث الرعب بين السكان الخمير والتي ، وفقا لهذا الأسلوب من التفكير ، تنكر على شعب كمبوتشيا « المقهور» حقوقه الانسانية ، والتي أكثر من ذلك ، لديها الجرأة على أن تطالب بجزء من المعونة الدولية التي تقدم لسكان البلاد ، كل تلك المزاعم لا يمكن أن يصدقها حتى من قاموا باختلاقها .

٢٦ ـ وأخيرا في محاولة احياء هذه القضية مرة أخرى ، فقد تم استغلال العناصر المعارضة للخمير لاقامة ائتلاف للقوى المناهضة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان هذه المحاولة لاضفاء صبغة من الاحترام على المعارضة ، ليست سوى قناع مكشوف . ولابد للمرء أن يكون فاقد البصر تماما حتى لا يرى أن من تحميهم الصين ، أو بقايا مايسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ، هم الذين يستفيدون من ذلك في المقام الأول ، ومن ورائهم يمكننا أن نرى ظل الحماية التي تمارسها بكين ، ففي أيديهم يتركز الجانب الاكبر من المعدات العسكرية والأسلحة التي تستخدم في مقاومة حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان السبيل الذي سلكه اجتماع سنغافورة واعمال المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، يشيران بوضوح الى روابط القوى التي نشأت بين العناصر الثلاثة المكونة لهذا الائتلاف المزعوم .

٢٧ ـ ان استعراض مشروع القرار المعروض على الجمعية ورؤية اسم خيو سامفان ، وهو أحد جلادي شعب الخمير ، يثير اشمئزازنا لأن هذا الاسم مثله مثل أسماء بول بوت واينغ ساري يعتبر رمزا لحكم الارهاب والقتل الذي أشار اليه ببلاغة بعض المتكلمين الذين سبقوني . فهل يتمشى ايمانهم في هذا الصدد مع قبولهم نصا يمتدح الأعمال التي قامت بها شخصية يمقتها شعب الخمير بأكمله ؟ أليس هذا جهدا يائسا لتحقيق المستحيل والتوفيق بين الأمور التي لا تقبل التوفيق ؟ ان ادراج أسماء مثل هؤلاء المجرمين في قرار للأمم المتحدة ، يشكل في رأينا اهانة للمجتمع الدولي . ومن الواضح أن أنصار بول بوت هم الذين يستفيدون من هذه الممارسة التي تفرض علينا .

٢٨ ـ ان هنغاريا ، وهي بلد يقع بعيدا عن المنطقة المعنية ، تأمل فقط في أن يعود السلام الى ربوع المنطقة وأن تعود علاقات التعاون الودية بين دول الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ان هذا يمكن أن يتحقق فقط على اساس المساواة في السيادة بين جميع دول المنطقة . ونحن نقف ضد التدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المنطقة ، ولكننا نؤيد بقوة قيام الحوار الذي نعتقد أنه سوف يؤدي الى تسوية جميع المشكلات القائمة في العلاقات بين دول المنطقة والتي تعتبر موضع اهتمام أشير اليه بشكل متكرر خلال هذه المناقشة .

٢٩ ـ ان الاقتراحات والمبادرات العديدة التي تقدمت بها دول الهند الصينية الثلاث ، تشكل الاطار البناء والملائم للجهود التي ينبغي أن يتم القيام بها من أجل حل هذه المشكلة . وكلما قمنا بهذا العمل بصدق ، كلما تمكنا بسرعة من جني ثماره لصالح جميع دول المنطقة .

٣٠ ـ وفي رأينا أن مشروع القرار أبعد ما يكون عن تلبية هذه المتطلبات لأنه يتبع نفس الطريق الذي حدده المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وعلاوة على ذلك فانه يوجد آلية لن تؤدي الى النهوض بالحوار الذي ترغب فيه بلدان المنطقة . وبالتالي ، لا يمكن لوفد هنغاريا أن يؤيد مشروع القرار هذا وسوف يصوت معارضا له .

٣١ ـ **السيد بيلتيير** (كندا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : يشرفني أن انقل للجمعية العامة اهتمام كندا وقلقها المستمر ازاء الموقف الحالي في كمبوتشيا وكذلك اهتمامها بالجهود الرامية الى تسوية ما يعتبر أخطر تهديد للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا .

Digitized by UNOG Library

٣٢ ـ ان كندا تلاحظ بارتياح ، أنه منذ اعتماد الجمعية العامة للقرارين ٢٢/٣٤ في عام ١٩٧٩ ، و ٦/٣٥ في عام ١٩٨٠ ـ اللذين اعتمدا بأغلبية ساحقة تم احراز تقدم حقيقي في انشاء الآليات الأساسية الضرورية لايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . ان المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا يستحقون التقدير بجدارة للتقدم الذي أحرز حتى الآن .

٣٣ ـ ولكن لسوء الحظ فان جميع هذه الاسهامات ليست كافية لأن البلد الرئيسي في الهند الصينية اليوم وهو ، كما نعرف ذلك البلد الذي له ٢٠٠ ٠٠٠ جندي في كمبوتشيا ، قد اختار ألا يدعم جهود الامم المتحدة في هذا الصدد . والواقع ان فييت نام قد رفضت علانية جهود الامم المتحدة وتجاهلت النداءات الدولية المختلفة للتعاون ، ليس فقط مع جيرانها في جنوب شرقي آسيا ، وانما أيضا مع المجتمع الدولي بأسره . وفي هذا الصدد فان موقف فييت نام ليس تعسا فقط وانما هو موقف مأساوي . وبالتأكيد ، لن يمكنا تحقيق حل دائم لمشكلة كمبوتشيا إلا عن طريق الجهود المستمرة المتضافرة لجميع الأطراف المعنية ، وهو حل من شأنه أن يحقق السلم والاستقرار والرخاء ليس فقط لكمبوتشيا وفييت نام ، بل لجميع بلدان المنطقة .

٣٤ ـ ولقد تحدثت عن التقدم الذي تم احرازه بشأ مشكلة كمبوتشيا في العام الماضي وهو التقدم الذي أحرزه رغم عدم تعاون فييت نام ومؤيديها . وفي هذا الصدد ، فان كندا لابد وان تهنيء الامين العام على نجاحه في تنفيذ القرار ٦/٣٥ بشأن كمبوتشيا . ووفقا لهذ القرار عقد المؤتمرالدولي المعني لكمبوتشيا في تموز/يوليو من هذا العام ، وقد اشتركت أكثر من ٩٠ دولة ، من بينها كندا ، في هذا المؤتمر الذي احرز نجاحا بارزا . ولقد اظهر المؤتمر بوضوح التزام المجتمع الدولي للقانون الدولي ومبادىء الميثاق فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان نتساءل إذا ما كانت تلك البلدان المعنية مباشرة بهذه المسألة التي لم تحضر المؤتمر ترفض بالفعل مبادىء القانون الدولي ومبادىء الميثاق . انني لا أعتقد ذلك وأننا جميعا نأمل الا تكون هذه هي الحال . ولكن أين تلك الاعمال التي يمكن ان تثبت عكس ذلك ؟

٣٥ ـ ان كندا تؤيد تماما نتائج المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ان اعلان المؤتمر[1] انما يحدد بوضوح المتطلبات الاساسية للحل السلمي لمشكلة كمبوتشيا وهي : وقف اطلاق النار وانسحاب جميع القوات الاجنبية تحت اشراف قوات الامم المتحدة لحفظ السلام أو فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة ، واتخاذ التدابير لحفظ النظام في كمبوتشيا لحين اجراء انتخابات حرة باشراف الامم المتحدة . وكما ذكرنا في مناسبات عديدة ، فان هذه المتطلبات الاساسية تتفق وأهداف كندا في أن ترى قيام حكومة في كمبوتشيا تعبر بصدق عن رغبات شعبها وتحترم حقه في تقرير المصير . ان قرار المؤتمر الدولي[2] الذي شكل لجنة مخصصة للمساعدة في التوصل الى تسوية سياسة شاملة لمسألة كمبوتشيا ، انما يتفق ايضا مع أهداف كندا . ان كندا تؤيد عمل تلك اللجنة التي تقع عليها مهمة صعبة وهي بحث تنفيذ المبادىء الاساسية للتسوية السلمية ، وذلك بمساعدة الأمين العام .

٣٦ ـ ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم ، انما يكرر المبادىء الواردة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ويرجو من الأمين العام أن يجري مشاورات وأن يساعد ويمد المؤتمر واللجنة المخصصة بالتسهيلات اللازمة لانجاز مهمتها .ان كندا يسعدها أن تكون من بين الدول التي تقدمت بمشروع هذا القرار .

واننا نعتقد أن جهود المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا واللجنة المخصصة ضرورية للتوصل الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا . وأود أن أؤكد ، أننا مازلنا نلتزم التزاما وثيقا بتحقيق السلم في كمبوتشيا تحت رعاية الأمم المتحدة ، كشرط مسبق للاستقرار والتنمية والتقدم في المنطقة ، وأننا نتطلع الى عقد دورة اخرى للمؤتمر الدولي من اجل هذا العرض .

٣٧ ـ ورغم جهود الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين فاننا لازلنا أمام حقيقة قاسية ألا وهي استمرار النزاع في كمبوتشيا والمعاناة الانسانية الناجمة عنه . ان كمبوتشيا وشعب خمير ، قد انقذا من حافة المجاعة والهلاك في العامين الماضيين ، بفضل الجهود الحميدة للمنظمات الدولية مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والصليب الأحمر الدولي وكذلك بفضل البذل والعطاء المتفاني من العديد من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم .

٣٨ ـ ومع ذلك ، فلا يمكن أن نقول أكثر من أن شعب الخمير لا يزال على قيد الحياة . فهناك نقص في الغذاء في كمبوتشيا ، ومازال الآلاف من الكمبوتشيين يفرون الى حدود كمبوتشيا مع تايلند . وهم يضطرون للهرب فرارا من المجاعة والنزاع والظروف الشاقة التي فرضها النظام الموالي للفييتناميون في بنوم بنه . وانني لمتأكد من أن المجتمع الدولي سوف يواصل تقديم المساعدات الضرورية لشعب كمبوتشيا .

٣٩ ـ ومن الواضح تماما من آلاف الكمبوتشين الذين فروا من كمبوتشيا وتركوها أو الذين تجمعوا في غرب كمبوتشيا على طول الحدود التايلندية ، ان النظام المفروض على كمبوتشيا من قبل فييت نام غير مقبول اطلاقا من جانب شعب كمبوتشيا . ان معارضة النظام القائم في بنوم بنه التي يقودها الكمبوتشيون الموجودون خارج كمبوتشيا ولاسيما المجموعات السياسية المنظمة ، قد أصبحت شاهدا على ذلك . ولقد تم ابداء تلك المعارضة مرة اخرى من جانب قادة مختلف مجموعات الخمير في المؤتمر الدولي الذي عقد في تموز/يوليه . وقد اتضح التضامن مع معارضة نظام هنغ سامرين ، مؤخرا من كمبوتشيا الديمقراطية والجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير وجهود الأمير نورودوم سيهانوك واتباعه لتكوين حكومة ائتلافية . ولقد أعيد مرارا خلال العام الماضي تأكيد عدم شرعية نظام هنغ سامرين الذي يسانده الفييتناميون ، ولا يزال هذا النظام غير مقبول ، ان كندا تعتقد تمام الاعتقاد ودون لبس ، إن المسألة ليست مسألة اختيار بين النظام الذي يدعمه الفييتناميون حاليا في بنوم بنه وبين نظام المدان لبول بوت تلك الشخصية التي لا يود أحد أن يراها تعود الى السلطة في كمبوتشيا ، ولن يختار الشعب الكمبوتشي أيهما اذا ما اتيح له أن يختار بحرية .

٤٠ ـ ولقد شاركت كندا في الجهود الرامية لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية والتقدم في جنوب شرقي آسيا لعدة سنوات ، وان اشتراكنا في لجنتين دوليتين للرقابة في الهند الصينية ، وعلاقاتنا الوثيقة مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتأييدنا لها لدليل على ذلك . وفي الموقف الراهن ، تعتقد كندا ان ايجاد كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة ـ على أن يتحقق ذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ـ سوف يؤدي الى السلم والاستقرار في المنطقة . كما تعتقد أيضاً أن وجود فييت نام قوية ومستقلة ، أمر ضروري أيضا لتحقيق هذا الهدف .

٤١ ـ ان كفاح الشعب الكمبوتشي كان لابد وان يتم من أجل

Digitized by UNOG Library

تعضيد حقه في تقرير المصير في مواجهة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي فييتنامي يعرقلون جهود التنمية والتقدم الى درجة خطيرة في ذلك الجزء من العالم ويهددون استقلال جميع الأمم هناك . ان الأمن في جنوب شرقي آسيا لن يتحقق الا من خلال التنمية الاقتصادية والاحترام المتبادل لحق تقرير المصير في المنطقة . ان كندا تود دائما أن تشترك في جهود التنمية في تلك البلدان ، ولكن هذه التنمية لا يمكن أن تتم الا اذا كان هناك حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا وتعاون من جانب جميع دول المنطقة بل ودول العالم بأسره في جهود الأمم المتحدة .

٤٢ ـ **السيد بهات (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : لقد أعربت لهذه الجمعية أكثر من مرة عن قلق بلدي العميق ازاء الموقف في كمبوتشيا . فقد كانت كمبوتشيا ضحية لاحتلال بالقوة عن طريق تدخل عسكري من جانب فييت نام انتهاكا لجميع معايير العلاقات بين الدول ، والمبادىء السامية للميثاق . وقد أثار هذا الموقف توترا يميل الى تعريض السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها الى خطر شديد .

٤٣ ـ وبالنسبة الينا ، فان مبادىء المساواة في السيادة بين الأمم واحترام استقلال بعضها البعض وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما من قبل بلد آخر ، لا تزال مقدسة . ان تلك المبادىء الأساسية وتلك الثقة ، قد انتهكت على نحو صارخ في كمبوتشيا . فلقد أقام جار قوي ـ عن طريق تدخل عسكري ضخم ـ نظاما طائعا له هناك ونتيجة للتدخل الخارجي وأعمال القسر ، أنكر على شعب كمبوتشيا بقسوة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره السياسي بحرية ، ان الحجج التي تقدمها فييت نام لتبرير تدخلها المسلح في كمبوتشيا ، لا يمكن قبولها على أي أساس ولا بأي معيار .

٤٤ ـ لقد ظل هذا الانكار لحق السيادة لشعب كمبوتشيا مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة لبعض الوقت ، ويؤسفنا ان النداءات المتكررة لفييت نام من هذه الهيئة لكي توقف تدخلها وتسحب قواتها من كمبوتشيا ، لا تزال دون مجيب .

٤٥ ـ ولقد كانت نيبال من بين مقدمي نصي القرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ ، اللذين شكلا أساسا قادرا على البقاء لإجراء مفاوضات بين أطراف النزاع للوصول الى تسوية سلمية ودية للمشكلة . واننا نعيد تأكيد ايماننا أن انسحاب القوات الأجنبية ومنح شعب كمبوتشيا حقه في تقرير المصير ، هي أمور أساسية لايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا . وفي هذا الاطار ، يود وفد بلادي أن يشير الى الأحكام الواردة في الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والذي عقد في تموز/يوليه عام ١٩٨١ والذي دعا ، بين أمور ، الدول المهتمة واطراف النزاع التي لم تشارك في مداولات المؤتمر الى أن تعيد النظر في موقفها وأن تشارك بايجابية في عملية التفاوض . ولقد أعدت تلك التوصيات بعد دراسة دقيقة للمصالح الحيوية لجميع الأمم المعنية بالسلم والاستقرار الدائمين في منطقة جنوب شرقي آسيا .

٤٦ ـ اننا نعتبر ان الاتفاق الأخير بين الفئات الثلاث في كمبوتشيا برئاسة الرئيس السابق للدولة الأمير نورودوم سيهانوك ، والسيد خيوسامفان ، والسيد صن صان على بذل جهود مشتركة لاستعادة السلم لأراضيهم المضطربة تطورا مشجعا .

٤٧ ـ ولقد لاحظ وفد بلادي باعجاب الجهودالدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لايجاد مناخ موات للمفاوضات ، وانني أتعهد بتقديم تأييد وفد بلادي للأمين العام في سعيه لايجاد تسوية سلمية للنزاع في كمبوتشيا عن طريق التفاوض .

٤٨ ـ ان الموقف في كمبوتشيا له نواح انسانية مأساوية خطيرة من حيث المعاناة الانسانية الرهيبة الناجمة عن الاقتلاع الجماعي للشعب من وطنه وبسبب الاضطراب السياسي والغزو الاجنبي الذي لم يرتكب مثله الا القليل على مر التاريخ . اننا نقدر الجهود الدولية الموجهة نحو التخفيف من المعاناة الانسانية في كمبوتشيا . ان مشكلة اللاجئين ، التي هي نتيجة مباشرة للموقف السياسي ، لا يمكن حلها في وسط الاضطراب القائم هناك ودون ايجاد التسوية الملائمة للمشكلة السياسية .

٤٩ ـ وانني آمل وأؤمن بأن اللجنة المخصصة سوف تنجح في جهودها لايجاد تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا . ويحث وفد نيبال هذه الجمعية بشدة على أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 ، والذي يوفر أساسا واقعيا وعادلا لحل الموقف في كمبوتشيا .

٥٠ ـ **السيدة لوزوفسكايا** (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) **(ترجمة شفوية عن الروسية)** : ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مثله مثل العديد من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، يلاحظ بأسف ان بحث ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا قد فرض مرة أخرى على الجمعية العامة . ولقد كان واضحا للعيان منذ البداية الطبيعة المصطنعة لهذا البند وعدم وجود أساس له بالمرة . ان الأحداث الفعلية ذات المغزى التاريخي التي وقعت في حياة الشعب الكمبوتشي ودولته المستقلة ذات السيادة ، وهي جمهورية كمبوتشيا الشعبية خلال هذه الفترة الوجيزة ، لأفضل دليل على ذلك . فلا يوجد أدنى شك في أن نتائج مخزية تنتظر اولئك الذين اقترحوا هذا البند في جدول الأعمال وهم الامبرياليون ودعاة الهيمنة وكل اولئك الذين يسيرون في ركابهم .

٥١ ـ ويرى وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، اننا اذا ما حاولنا بطريقة جادة وموضوعية ان نقيم الاحداث التي وقعت والحقائق المتعلقة بهذه المسألة ، فليس من الصعب علينا ان نتبين عدم ملاءمة طرح هذه القضية على الأمم المتحدة . ويأتي موقف وفدنا ، أولا ، من منطلق أن ادراج ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ضمن جدول أعمال هذه الدورة دون موافقة شعب كمبوتشيا ، وضد ارادته وارادة ممثلية الشرعيين الحقيقيين ، المتمثلة في مجلس الدولة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، يعتبر انتهاكا مباشرا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وهو مبدأ وارد في الميثاق .

٥٢ ـ وثانيا ، من انه قد حان الوقت لكي نتفهم أنه لا يمكن لقضية تؤثر على مصالح شعب كمبوتشيا أن تسوى في أية منظمة دولية ، بما في ذلك الجمعية العامة ، دون مشاركة الممثلين الذين عينتهم أعلى أجهزة السلطة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان وجود عصابة بول بوت في الأمم المتحدة ، وهي لا تمثل أحدا ، يعتبر من الأمور التي تنتقص من المنظمة . انه في الواقع اهانة لذكرى ثلاثة ملايين كمبوتشي ماتوا على أيدي هذه العصابة من الجلادين .

٥٣ ـ وثالثا ، ان المشكلة الكمبوتشية التي تثير الاهتمام المشروع لغالبية أعضاء الأمم المتحدة ، قد بت فيها الشعب الكمبوتشي نفسه منذ ثلاثة أعوام . وتكفي الاشارة بأن كمبوتشيا قد عانت كثيرا في بداية السبعينات ، مثلها مثل الكثير من الدول في الهند الصينية ، من العدوان المسلح الذي تشنه الامبريالية الاميركية ، بما في ذلك

Digitized by UNOG Library

الفظائع الناجمة عن القذف البربري بالقنابل الذي يتم من قواعد عسكرية موجودة على أراضي بعض البلدان المجاورة في جنوب شرقي آسيا ، التي تبذل قصارى جهدها اليوم لكي تبدو وكأنها تتمنى الخير لشعب كمبوتشيا .

٥٤ ـ ان دعاة الهيمنة في بكين قد استغلوا عام ١٩٧٥ الموقف الضعيف لضحايا العدوان من جانب الغزاة القادمين عبر المحيط ، وبمساعدة بعض الخونة الوطنيين المتعطشين الى دماء شعب كمبوتشيا لتحويل البلاد الى ارض إختبار للتنفيذ العملي لأفكار ماوية وحشية ومتطرفة ، والى نقطة انطلاق عسكرية لتنفيذ المخططات التوسعية في جنوب شرقي آسيا .

٥٥ ـ ولسنا في حاجة لأن نستعرض مرة أخرى الجراح العميقة المادية والمعنوية التي عاناها شعب كمبوتشيا ، الجراح التي لم تندمل بعد والتي أصابته من جانب الوحوش السفاحين من عصابة بول بوت ـ انغ ساري خلال أربعة أعوام من حكمهم سادها الرعب . ولا تكاد تكون هناك حاجة لكي نفعل ذلك الآن ، بعد أن يتم التعبير من فوق هذه المنصة عن الاهتمام الجاد والغضب الشديد من جانب غالبية الممثلين هنا ـ باستثناء ممثل الصين ـ ازاء الابادة الجماعية والوحشية التي قاموا بها ، وتمت ادانة النظام السابق بشكل قاطع .

٥٦ ـ ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد أنه يجدر بنا أن نوجه انتباه الجمعية العامة الى الحقائق التالية التي لا تقبل الجدل . ان إنتصار القوات الديمقراطية الوطنية الحقة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ تحت قيادة الجبهة المتحدة لخلاص كمبوتشيا كان نقطة تحول في التطور التاريخي لكمبوتشيا . ان القضاء على نظام الابادة الجماعية قد أدى الى خلق ظروف جديدة في البلاد ، التي بدأت تتحرك لتسلك سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي . بالرغم من المعارضة المستمرة من جانب القوى الرجعية في الداخل والخارج خلال الاعوام الثلاثة الماضية . حقق شعب كمبوتشيا خلال هذه الفترة القصيرة من التطور بالنسبة للدولة ، اعتمادا على التأييد والمساعدة من جانب فييت نام والاتحاد السوفياتي وغيرهما من دول المجتمع الاشتراكي ، منجزات فذة في اعادة بناء البلاد التي حاق بها الدمار التام من جراء الاعمال البربرية التي قامت بها عصابة بول بوت .

٥٧ ـ وحقق شعب كمبوتشيا تحت قيادة الحكومة الشرعية ـ والمجلس الثوري الشعبي ـ نجاحا هائلا في تقوية دولته واعادة الديمقراطية الحقيقية للبلاد . لقد تم اجراء انتخابات عامة للجمعية الوطنية للبلاد مما أكد سلطة الشعب . وقد أيدت الاغلبية الساحقة من السكان التغييرت التقدمية التي تحدث في شتى نواحي الحياة الاجتماعية وفي السياسة التي ينتهجها الحزب الثوري الشعبي من أجل اعادة بناء المجتمع الاشتراكي .

٥٨ ـ ان دستور جمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي اعتمد في حزيران/يونيه من هذا العام قد مثل بصورة مصغرة التطورات التي حدثت في البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية ، واعطى ثقلا قانونيا لمنجزات الحزب الشعبي الثوري . لقد أصبح الشعب المالك الحقيقي للبلاد . وهذا يظهر النجاح الذي حققه عمال الجمهورية في إعادة بناء الاقتصاد والثقافة الوطنيين ، ويحدد المهام التي ينبغي القيام بها من اجل ارساء أسس المجتمع الاشتراكي . ان الدستور ينص على ان الحزب الشعبي الثوري في كمبوتشيا هو الذي سيوجه قوى المجتمع فيها وبالنسبة للوضع السياسي الداخلي ، تتمثل المهمة الرئيسية للدولة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وفي رفع مستوى المعيشة المادي والثقافي للسكان .

٥٩ ـ ان هذا القانون الاساسي يحدد المبادىء الرئيسية التي تهتدي بها السياسة الخارجية لكمبوتشيا ـ التي تتمثل في الكفاح من أجل السلم والاستقلال وتعزيز الصداقة والتعاون مع الشعوب الاخرى . ان سياسة كمبوتشيا الخارجية تلقى تأييدا متزايدة من شتى أنحاء العالم . وقد اعترفت الآن بالجمهورية أكثر من ٣٠ دولة وحركة من حركات التحرير الوطني . ان السياسة الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية تستهدف كفالة الاستقرار والامن في جنوب شرقي آسيا . وبالتعاون مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، تقدمت جمهورية كمبوتشيا الشعبية بشكل مستمر بمبادرات تستهدف تطبيع الحالة في المنطقة وهي اذ تفعل ذلك تسعى مخلصة للبدء في حوار لاقامة جو من الثقة .

٦٠ ـ ان الطرق الحقيقية المؤدية الى حل بناء لمشكلات المنطقة توجد في العديد من المقترحات السلمية التي تقدمت بها جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، بما في ذلك مبادرتهم الاخيرة التي قدمت نيابة عن بلدان الهند الصينية الثلاثة ، والتي وردت في البيان الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية لاو الديمقراطية السيد فون سبتراسوث خلال المناقشة العامة التي جرت في هذه الدورة للجمعية العامة [الجلسة ١٦] .

٦١ ـ وفي نفس الوقت ، يجب أن نأخذ في الاعتبار ان المقرر الاخير وتقرير لجنة وثائق التفويض وموضوع المناقشة الحالية ، تعتبر شواهد على ان بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بدافع من مصالحها الانانية ، لا ترغب بعد في تقبل الحقيقة الواقعة ، ولا تستطيع أن تفهم الطبيعة التي لا يمكن عكسها للتغيرات التي حدثت في كمبوتشيا والتي أدت الى الاستقلال والى التطورات التي جرت هناك . ان تلك الظروف مازالت تستغل لتحقيق التطلعات التوسعية من جانب الدوائر الامبريالية ودعاة الهيمنة في واشنطن وبكين لاثارة القلق بشأن ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ، التي تستخدمها تلك الدوائر كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية لجنوب شرقي آسيا . وهي تستخدم كل الوسائل المتاحة لها هنا لخدمة مآربها . وثمة مثال واضح على ذلك حدث في بداية هذا العام ويرتبط بالمنظمة وهو عقد ما سمى بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وهناك ايضا الكراهية المستمرة التي يلهبونها بطريقة حقيرة في محاولة لجمع شتات جبهة متحدة ممن يسمون بزعماء المهاجرين من الخمير الرجعيين .

٦٢ ـ ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يشارك الرأي الذي اعربت عنه العديد من الوفود هنا بالنسبة للنوايا الحقيقية للاولئك الذين اقترحوا عقد ذلك « المؤتمر» ، ولقد تم توضيح تلك النوايا بالفعل في بيانات بعض الوفود ، ويمكننا أن نتبينها بوضوح من القرارات التي اعتمدت في ذلك المؤتمر . وأننا طرحنا جانبا الحديث الذي ينطوي على النفاق عن « التسوية السياسية» لأمكننا أن نتبين أن الجوهر المحدد فيما يسمى بوثائق المؤتمر ، هو تضليل وخداع الرأي العام العالمي وتشويه الموقف السائد في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وتقديم الدعم والتأييد لبقايا عصابة بول بوت وغيرها من العناصر الرجعية بين الخمير وتشجيعها على الاستمرار في العمل ضد شعب كمبوتشيا وابطاء حركة التغيرات الايجابية التي حدثت في سبيل تطبيع العلاقات بين دول الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

Digitized by UNOG Library

٦٣ ـ وان وفد بييلوروسيا يعتبر ذلك محاولة صريحة للنيل من استقلال جمهورية كمبوتشيا الشعبية وسيادتها لزيادة توتر الحالة في جنوب شرقي آسيا . ونحن مقتنعون بأن القرارات التي قيل انها اتخذت في ذلك المؤتمر ، لا تستحق إلا الادانة ولا تتمتع بأية صلاحية .

٦٤ ـ ولتلك الاسباب ، يعارض وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بشدة مشروع القرار المقدم تحت هذا البند والوارد في الوثيقة *A/36/L.3/Rev.1* وسوف يصوت معارضا له .

٦٥ ـ **السيد سعيد** (تونس) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : بمناسبة الاحتفال بالعيد العشرين لحركة عدم الإنحياز في الاسبوع الماضي ، فان المتحدثين من فوق هذه المنصة ذكروا بقوة بالمبادىء التي قامت عليها حركة عدم الانحياز والتي استمدت منها فلسفتها واستلهمت أنشطتها .

٦٦ ـ وعلى أساس هذه المبادىء ذاتها ، التي تنطبق في كل مكان وتحت جميع الظروف ، فان تونس تتحدث اليوم كما فعلت في الدورتين السابقتين لكي تطالب بالتطبيق الدقيق لهذه المبادىء وللمبادىء الواردة في الميثاق على منطقة جنوب شرقي آسيا حيث نجد ان هذه المبادىء قد انتهكت خلال ثلاث أعوام بطريقة صارخة وخطيرة .

٦٧ ـ ان مشكلة كمبوتشيا التي تشغلنا اليوم والتي سببت قلق المجتمع الدولي قرابة ثلاثة أعوام ، تعتبر ، مهما تكن المبررات او التفسيرات التي يقدمها البعض ، نتيجة لبعض الحقائق الثابتة . انها نتيجة لتدخل قوات أجنبية في ذلك البلد واقامة نظام جديد بالقوة في بنوم بنه . ان هذا الموقف يحدث تأثيرا خطيرا ومباشرا على السلام والاستقرار في المنطقة ويشكك في القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ويشكل انتهاكا لمبادىء عدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم اللجوء الى القوة ، ولحق كل شعب في أن يقرر في حرية شكل حكومته .

٦٨ ـ واقتناعا منا بأن احترام مبادىء الميثاق والدفاع عنها يعتبر على المدى الطويل أفضل ضمان لأمن الدول الصغرى ، لا يمكن لتونس أن تقبل فكرة أن القوة تصنع الحق ، ولا يمكنها ان تسمح بأن تحدد دولة بحكم قوتها العسكرية ، طبيعة وشكل الحكومة في دولة مجاورة . ولا يمكن لتونس كذلك ان تؤيد الحجج التي تسعى الى تبرير التدخل في كمبوتشيا على أساس الطبيعة المقيتة لنظام بول بوت ؛ ان قواعد القانون الدولي لا تعطي لأية دولة الحق في التدخل في شؤون دولة أخرى أو أن تفرض عليها نظام حكم جديد بحجة الدفاع عن حقوق الانسان . ان التسليم بذلك ، سوف يكون بمثابة قبول تكرار ما يحدث في كمبوتشيا في بلدان أخرى استنادا الى نفس الذرائع ، وسوف يسمح لدول بأن تتدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى ، أصغر أو أضعف منها ؛ وسوف يفتح الطريق بالقطع امام حالة من الفوضى الدولية .

٦٩ ـ ان تونس قد أدانت باستمرار النظام السابق في كمبوتشيا الذي أثارت سياسة الابادة الجماعية التي كان يتبعها إزدراء وأدانة الرأي العام العالمي بأسره وان وفد تونس لم يجنح مطلقا إلى تقديم أقل قدر من التأييد لذلك النظام ، كما يبدو من تصويتنا في الجمعية العامة في كل مرة تثار فيها مسألة وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية أمام الجمعية .

٧٠ ـ ويود وفد بلادي على اية حال ان يعرب عن رفضه الاشتراك في تطبيق انتقائي للمبادىء الاساسية للميثاق أو التصديق على تفسيرات تعسفية لتلك المبادىء ، لا سيما فيما يتعلق بالتدخل العسكري او الحروب الوقائية التي تشن بدافع ما يسمى بدواعي الامن أو لأية أسباب ايديولوجية أخرى .

٧١ ـ ان منطقة جنوب شرقي آسيا لها الحق في ان تتمتع بالسلم والاستقرار والحرية ، مثلما يحق لها أن تضع أسس التعاون الاقتصادي بغية ضمان التنمية السلمية . ولكي يتحقق ذلك ، لابد من تسوية النزاع في كمبوتشيا على نحو عاجل ونهائي . ويرى وفد بلادي ان مثل هذه التسوية ، تتأتى عن طريق انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ووقف جميع امدادات السلاح لأي طرف من اطراف النزاع ، كذلك لابد أن تشمل هذه التسوية تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة بغية تمكين شعب كمبوتشيا من ان يختار بحرية مؤسساته وشكل حكومته ، واخيرا ، يجب ان تنطوي هذه التسوية على تفهم دولي يضمن قيام كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة لا تشكل أي تهديد لأمن جيرانها .

٧٢ ـ ومع ان تقرير الأمين العام [*A/36/583*] المقدم للجمعية العامة تنفيذا للقرار ٦/٣٥ غير مشجع فيما انتهى اليه ، الا انه يقدم لنا بالفعل بعض الاسباب التي تجعلنا نأمل في التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا .

٧٣ ـ ولقد لاحظ وفد بلادي النتائج المشجعة للجهود الدولية من اجل التخفيف بقدر الامكان من معاناة شعب كمبوتشيا سواء من كانوا داخل كمبوتشيا أو لاجئين في الدول المجاورة . وقد لاحظنا بارتياح الجهود التي تتسم بالصبر والتصميم التي بذلها الامين العام وممثله الخاص لتحقيق تقارب في وجهات النظر ولخلق مناخ مؤات للتوصل الى حل سلمي للمشكلة .

٧٤ ـ ولقد لاحظنا باهتمام النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد تنفيذا للقرار ٦/٣٥ ، ولكننا أسفنا لتغيب بعض الاطراف المعنية مباشرة عن المؤتمر . ان وفد بلادي الذي شارك في المؤتمر كمراقب ، يشعر مع ذلك أنه ينبغي متابعة اية امكانية لتحسين فرص التوصل الى تسوية سلمية . ورغم التردد الذي مازلنا نلاحظه ، نأمل ان تعقد الدورة المقبلة لهذا المؤتمر بالمشاركة الكاملة من جميع الأطراف المعنية . وسواء كان الامر يتعلق بهذه الوسيلة أو غيرها ، فمن الضروري ان نتوصل الى تحقيق تقارب في وجهات نظر اطراف النزاع ، وتحقيق تسوية للمشكلة عن طريق المفاوضات تضمن لشعب كمبوتشيا حقوقه الاساسية في تقرير المصير وفي الأمن والاستقلال وتأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف في المنطقة .

٧٥ ـ وتعالج الجمعية العامة الحالة في كمبوتشيا في وقت نجد فيه ان الموقف الدولي قد اصبح أكثر توترا وأصبح يهدد بالانفجار أكثر مما كان عليه الحال منذ عام مضى . ومما لا شك فيه ان الامر يتعلق الآن باثبات جدوى ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الشعوب ، وانه لا يمكن انتهاكها الى ما لا نهاية . ولكن الامر يتعلق ايضا بضمان عدم تفاقم معاناة شعب كمبوتشيا نتيجة لتدهور الموقف الدولي .

٧٦ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* في رأي وفد بلادي ، يتضمن العناصر الاساسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة تجعل من الممكن وضع نهاية لهذا الموقف الذي طال أمده وتعيد لشعب كمبوتشيا في النهاية كرامته بتأمين الظروف التي تمكنه من ان يعيش حياة حرة في بلد ذي سياده ومستقل ومحايد وغير منحاز ، ولذلك فان وفد بلادي سوف يصوت مؤيدا مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

٧٧ ـ **السيد أنور ساني** (اندونيسيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : هذه هي السنة الثالثة التي تبحث فيها الجمعية العامة الحالة في كمبوتشيا ، ذلك لأن جهود المجتمع الدولي لايجاد حل سلمي لم تكلل بالنجاح حتى الآن . وقد بحث المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا هذه المشكلة في تموز/يوليه الماضي واعتمد اعلانا وقرارا . ولا حاجة بي لكي أتناول باستفاضة النواحي العديدة للقضية التي ألمت بالمنطقة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . فقد قام بذلك بكل بلاغة السيد رومولو وزير خارجية الفلبين في الجلسة ٣٦ .

٧٨ ـ ان موقف اندونيسيا من مسألة كمبوتشيا مازال قائما على البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية البلدان لاعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا الذي صدر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، والذي أعرب عن الاسف الشديد للتدخل المسلح ضد استقلال وسيادة كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية . وقد أكد هذا البيان حق شعب كمبوتشيا في أن يقرر مستقبلة بنفسه بمنأى عن أي تدخل أو تأثير من دول خارجية في ممارسته لحقه في تقرير المصير ، ودعا الى الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من الاراضي الكمبوتشية .

٧٩ ـ وفي الأمم المتحدة كان على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ، ان يعالج الموقف في كمبوتشيا بعناية لأن هذه المشكلة تتعلق بالمبادىء الاساسية للميثاق وبالمبادىء الاخلاقية للتضامن مع اخوة في البشرية يعانون وتتهددهم المجاعة والموت . ولقد دعا التهديد الذي تشكله التطورات في كمبوتشيا بالنسبة للسلام الاقليمي والعالمي مجلس الامن للاجتماع في اوائل ١٩٧٩ . ولم يعتمد مشروعا قرارين قدمتهما بلدان عدم الانحياز ويدعوان الى وقف القتال فورا وسحب القوات الاجنبية ، بسبب استخدام حق النقض . وبعد ذلك ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٢/٣٤ الذي وضع احكاما لم ينجح مجلس الامن في اعتمادها . وحيث ان هذا القرار لم ينفذ ، اعتمدت الجمعية العامة في ١٩٨٠ القرار ٦/٣٥ ، الذي أكد من جديد المبادىء الاساسية في القرار السابق ودعا الى عقد مؤتمر عالمي بمشاركة جميع الأطراف المتنازعة والاطراف الاخرى المعنية ، وذلك للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . ومن بين المسائل التي حددها ذلك القرار والعناصر التي يتم التفاوض بشأنها في المؤتمر كانت المسائل التالية : أولا ، الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية في اطار زمني محدد تتحقق منه الأمم المتحدة ، وثانيا ، ضمان السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية لكمبوتشيا وجاراتها .

٨٠ ـ ان الجمعية العامة باعتمادها للقرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ ، قد وفرت مرتين الاطار اللازم لايجاد تسوية سياسية سليمة شاملة . ورغم اعتماد هذين القرارين ورغم الجهود المضطردة للمجتمع الدولي لايجاد حل للمشكلة ، ظل الموقف على ما هو عليه دون تغيير . وفي هذا السياق ، كانت الاهمية الحيوية لعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في تموز/يوليه الماضي . ويود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره للأمين العام لدوره الايجابي في عقد ذلك المؤتمر .

٨١ ـ ولقد وضع المؤتمر اطارا اكثر تفصيلا لايجاد حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا آخذا في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ويتضمن هذا الاطار : أولا ، انسحاب القوات الاجنبية ؛ ثانيا ، ممارسة شعب كمبوتشيا لتقرير المصير تحت رعاية الامم المتحدة ؛ ثالثا ، ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ؛ رابعا ، التعهد بأن كمبوتشيا المستقلة لن تتصرف أو تستغل ضد مصالح جاراتها .

٨٢ ـ ومن المهم ان نلاحظ أيضا ، ان المؤتمر قد أنشأ لجنة مخصصة لاجراء اتصالات مع جميع الاطراف المتنازعة ولكي تكون وسيلة لتسهيل البحث المستمر عن حل سياسي شامل . وستلعب اللجنة دورا حاسما في بدء عملية تؤدي بالاطراف المعنية في النهاية الى حل سلمي . ويحث وفد بلادي جميع الاطراف الداخلة في الصراع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أن تبذل كل ما في وسعها للتعاون مع اللجنة المخصصة للوفاء بمهمتها .

٨٣ ـ ولقد كان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا نقطة بداية ، وخطوة أولى في عملية المفاوضات . وتؤيد أندونيسيا فكرة استمرار الحوار بين بلدان المنطقة ، لأن ذلك سوف يتيح الفرصة لارتياد طرق ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبوتشية واشاعة التفاهم والثقة . ان مثل هذا الحوار يمثل مصلحة مشتركة لجميع الدول في المنطقة لايجاد الطرق الكفيلة بحل النزاع في كمبوتشيا . ومما لا شك فيه ان اولئك المعنيين مباشرة بالنزاع سوف يخسرون كثيرا اذا ما بددت قواهم وثرواتهم واذا ما تأخرت جهود انعاشهم وتنميتهم الاقتصادية نتيجة لاستمرار القتال .

٨٤ ـ وبمجرد حل مشكلة كمبوتشيا ، فان السلم في المنطقة سوف يكون أكثر رسوخا ، ويمكننا أن نعمل معا لاقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا وانجاز المهمة الضخمة التي تتمثل في تحقيق التقدم والرخاء لشعوبنا .

٨٥ ـ ولتحقيق تلك الاهداف التي ذكرتها ، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* والذي اشترك في تبنيه أكثر من ثلاثين من الدول الاعضاء بما في ذلك اندونيسيا . ان مشروع القرار يؤكد على الحاجة الى ايجاد حل سياسي شامل للنزاع ، الأمر الذي سوف يزيل الشك وعدم الثقة ويمهد الطريق أمام استئناف علاقات تعاون مجدية بين بلدان المنطقة ، وعندئذ فقط نستطيع ان نتطلع بثقة الى بزوغ السلام الدائم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

٨٦ ـ وقبل أن اختتم كلمتي أود أن أعبر عن تقدير وفد بلادي العميق لجهود المتجمع الدولي في التخفيف من معاناة شعب كمبوتشيا . وفي هذا الخصوص ، تود اندونيسيا ان تعبر عن امتنانها العميق لتايلند للمساعدة والدعم اللذين قدمتها بسخاء لآلاف اللاجئين الكمبوتشيين في مناطق الحدود وفي مراكز استقبال اللاجئين .

٨٧ ـ وفي النهاية ، يعبر وفد بلادي عن الامل في أن تتمكن الدول الاعضاء من تقديم تأييدها لمشروع القرار وبذلك تسهم في ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا وتساعد على تمهيد الطريق أمام عودة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا اللذين تتوق اليهما جميع دول المنطقة .

٨٨ ـ **السيد تسفيتكوف** (بلغاريا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية يلاحظ بأسف ان الجمعية العامة مضطرة مرة اخرى للنظر فيما يسمى بقضية كمبوتشيا ، التي يتعارض ادراجها في جدول الأعمال مع أهداف ومبادىء الميثاق . وترى حكومة بلادي ، ان الموقف في كمبوتشيا ولاشك مسألة من اختصاص تلك الدولة وممثلها الشرعي الوحيد ، وهو مجلس الدولة بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان الطبيعة المتحيزة لهذه المناقشة ، ترجع الى اجرائها مع عدم مشاركة الممثلين الشرعيين لشعب كمبوتشيا ، رغم رغبتهم في المشاركة في أعمال هذه الدورة .

٨٩ ـ وهكذا نشهد مرة اخرى بعض المحاولات التي ترمى ليس

Digitized by UNOG Library

فقط الى ادخال الأمم المتحدة في مناقشات عقيمة بل ايضا الى تقديم صورة مشوهة تماما عن الموقف السائد في كمبوتشيا . وهو امر ضروري بالنسبة لاولئك الذين اثاروا هذه الحملة ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، حتى يتمكنوا من وضع عقبات جديدة امام التحولات التقدمية في كمبوتشيا ، وحتى يمكنهم الابطاء بعجلة الانتعاش في البلاد بينما يعملون على الابقاء على التوتر في جنوب شرقي آسيا حتى يتمكنوا من تنفيذ استراتيجيتهم التي تتمثل في تصعيد التوتر والمواجهات على الصعيد العالمي .

٩٠ ـ ولقد مضى عامان ونصف منذ ان تمكن ذلك البلد الذي عانى الكثير من ان يحرر نفسه من حكم الارهاب الدموي الذي فرضه عملاء بكين ، الذين حولوا كمبوتشيا الى كارثة وطنية . وخلال تلك الفترة ، ورغم المعارضة القوية لقوى الامبريالية والهيمنة التي حاولت بكل الوسائل الممكنة عكس الموقف السائد في كمبوتشيا ، فقد تحققت انتصارات حاسمة فيما يتعلق باحداث نهضة في البلاد . ولقد تم اجراء انتخابات حرة وديمقراطية للاجهزة المحلية للسلطة وللجمعية الوطنية باعتراف المراقبين المحايدين من عشرين دولة ، كما تم اعتماد أول دستور ديمقراطي حقيقي في تاريخ ذلك البلد . ولقد كان هناك حدث آخر كبير ، وهو عقد المؤتمر الرابع للحزب الثوري الشعبي في كمبوتشيا ، الذي حدد اتجاهات التنمية المقبلة في البلاد .

٩١ ـ ان هذه الاحداث السياسية الهامة ، تثبت انه رغم الدمار التام الذي عانت منه البلاد على ايدي نظام بول بوت الدموي ، فان شعب الخمير لديه من القوة ما يمكنه من ادارة شؤون بلاده بنفسه . لقد تضاعف الانتاج الزراعي في عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع العام الماضي . كما ان ٨٠ في المائة من المؤسسات الصناعية تعمل حاليا . كذلك فالخدمات الخاصة بالصحة العامة والتعليم تعمل بطريقة منتظمة . ولقد تم بناء المستشفيات في جميع المراكز المحلية ، وهذا يعني ان جميع سكان البلاد تقريبا يتمتعون بالرعاية الطبية . ويوجد في الوقت الحالي في كمبوتشيا اكثر من مليون طالب وتلميذ بالمدارس ، وهناك اكثر من ٠٠٠ ٢٠ معلم . وسوف يتم القضاء التام على الأمية في موعد اقصاه عام ١٩٨٣ . وقد تم انشاء المنظمات المهنية والجماهيرية لدعم القاعدة الاشتراكية لسلطة الشعب .

٩٢ ـ ان السياسة الخارجية السلمية التي ينتهجها مجلس الدولة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية والسعي جنبا الى جنب مع فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى اعادة العلاقات الطبيعية مع بلدان جنوب شرقي آسيا ، قد بدآ يلاقيان فهما وتأييدا متزايدا في شتى انحاء العالم . ان المقترحات البناءة الجديدة التي تم التقدم بها في مؤتمرات وزراء خارجية تلك البلدان الثلاث تستهدف التوصل الى تسوية ايجابية للمشكلات الملحة للمنطقة . وكل ذلك يبرز ويبين ان شعب الخمير يعمل بنجاح من اجل التخلص من العبء الذي ورثه عن عهد عملاء بول بوت وانه يتحرك الآن نحو المستقبل بخطى ثابتة .

٩٣ ـ وليس من حق أحد اليوم ان يتجاهل الحقيقة الواضحة التي تتمثل في التحولات التقدمية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وحقيقة هذه التحولات لا يمكن عكسها . ان شعب كمبوتشيا قد قام بالاختيار فعلا ، ولا يمكن لأحد ان يجعله يحيد عن الطريق الذي اختاره لنفسه . ان اية اعمال تنطوي على تجاهل ارادة ورغبة شعب كمبوتشيا ، لا تمثل فقط تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ذات السيادة والحرة والمستقلة وانما تتعارض ايضا مع مصالح جميع شعوب جنوب شرقي آسيا وتتعارض مع قضية السلم في العالم .

٩٤ ـ ومع ذلك وبغض النظر عن ارادة الشعب ، مازال اعداء جمهورية كمبوتشيا الشعبية يتمسكون بمحاولاتهم لعكس اتجاه التاريخ . ان دعاة الهيمنة في بكين مازالوا كما كانوا في الماضي ، يأملون مع القوى الرجعية الاخرى في ان يعيدوا التاريخ الماضي ، ويدبرون المؤامرات التخريبية من اجل التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ومن اجل زعزعة الاستقرار ، في تلك المنطقة . ولدى تنفيذ تلك الخطط ، فان امدادات الاسلحة التي تقدم لعصابات بول بوت الاجرامية لا تستمر فحسب بل انها تتزايد . وقد تم مؤخرا تكثيف المؤامرات لإقامة ما يسمى بالجبهة المتحدة بمشاركة جميع العناصر الرجعية ، بما في ذلك المجرمون المتعاونون مع بول بوت ، وذلك للقيام بأعمال التخريب ضد الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان قوى الامبريالية والهيمنة ، تسعى باستماتة الى توريط الأمم المتحدة في العمل من أجل تحقيق اهدافها .

٩٥ ـ ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، كما قلنا سابقا ، ترفض مقررات ما يسمى بالمؤتمر المعني بكمبوتشيا ، الذي كان محاولة للتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . ان تلك المقررات من شأنها ان تخلق العقبات امام اعادة العلاقات الى طبيعتها بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان جنوب شرقي آسيا ومن شأنها أن تؤدي الى تفاقم الموقف المتوتر السائد في ذلك الجزء من العالم . ان اولئك الذين اوحوا بعقد هذا المؤتمر ، لم يخفوا هدفهم الا وهو ، قلب الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية والاستعاضة عنها بنظام لا يمنع الامبراطية الامريكية والهيمنة الصينية من تنفيذ خططها العدوانية والتوسعية في جنوب شرقي آسيا . وتتمشى تلك الخطط تماما مع سياسة المواجهة وتصعيد التوتر كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها السياسية الشاملة لفرض سيادتها على العالم .

٩٦ ـ ولذلك فهم يسعون الى جعل الأمم المتحدة تتواطأ معهم في تنفيذ مخططاتهم الشيطانية ، وهم لا يألون جهد لكي يفرضوا على المنظمة عملية اضفاء الصبغة القانونية على نظام الابادة الذي قام بقتل ثلاثة ملايين من أبناء كمبوتشيا .

٩٧ ـ ان أي قرار يتعلق بكمبوتشيا يتخذ ضد ارادة شعبها وفي غياب ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا يمكن أن تكون له أية قيمة . ان شعب كمبوتشيا في حاجة للمساعدات غير الأنانية وليس في حاجة الى الاهتمام الغوغائي من أولئك الذين كانوا المسؤولين المباشرين عن المأساة التي عانى منها شعب كمبوتشيا ، والتي كانت نتيجة مباشرة للعدوان الولايات المتحدة على الهند الصينية وللجرائم التي ارتكبها نظام بول بوت بتشجيع من بكين .

٩٨ ـ ان هذه هي الأسباب التي تجعل جمهورية بلغاريا الشعبية غير قادرة على الموافقة على مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* . وعلى غرار القرارات التي اتخذها ما يسمى بالمؤتمر المعني بكمبوتشيا ، فان مشروع القرار الحالي يعتبر متحيزا ولا يتفق مع مصالح شعب كمبوتشيا . ان مشروع القرار هذا ، لا يسهم في تسوية سلمية شاملة للمشكلات القائمة في جنوب شرق آسيا ، كما أنه لا يساعد على خلق مناخ من الثقة والأمن في هذه المنطقة . وفضلا عن ذلك فهو يعرقل عملية السلم والاستقرار الدائمين وتنمية التعاون بين الدول الواقعة في ذلك الجزء من العالم .

٩٩ ـ ان شعب كمبوتشيا في حاجة الى السلام والاستقرار ، وفي

Digitized by UNOG Library

حاجة الى علاقات طبيعية مع جيرانه ، وبعبارة أخرى فهو في حاجة الى ظروف دولية مواتية تمكنه من أن يواصل سيره السلمي الخلاق . ان على المنظمة ان تبذل جهودها في ذلك الاتجاه ، أي تسهم في التوصل الى تسوية سلمية للخلافات بين الدول الواقعة في المنطقة وأن تعمل على اقامة منطقة سلم واستقرار وتعاون في جنوب شرق آسيا .

١٠٠ ـ **السيد ترويانوفسكي** (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان وفد الاتحاد السوفياتي ، يعتبر المناقشة التي تدور الآن في الجمعية العامة لما يسمى بالبند الخاص بالحالة في كمبوتشيا أمرا غير ملائم على الاطلاق ، ولهذا عارضتنا منذ البداية في ادراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة . ان هذه المناقشة التي تجري ضد ارادة حكومة وشعب كمبوتشيا ودون اشتراك ممثليه الشرعيين ، تعني التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ومن ثم فانها تعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة .

١٠١ ـ ان البرقية التي أرسلها السيد هون سن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية الى الأمين العام والى رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، تبين بجلاء شديد « ان مجلس الدولة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية هو الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا » . وانه « لا يمكن حسم مشكلة تؤثر على كمبوتشيا في أية منظمة دولية ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دون اشتراك الممثلين المعينين من مجلس الدولة بجمهورية كمبوتشيا الشعبية » . [**انظر *A/36/492*** .

١٠٢ ـ ان وفد الاتحاد السوفياتي يتحدث اليوم بهدف واحد ألا وهو أن يبين مرة أخرى مدى ضرر وعدم جدوى هذه المناقشة بالنسبة لأولئك الذين نظموها ، وعقم أهدافهم ومخططاتهم .

١٠٣ ـ وحتى نفهم الى أين تودي بنا جميع هذه المخططات ، يكفي أن نعرف من هم خلفها . وهي بلدان وان تكن غير موجودة في قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار المقدم بمبادرة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، فانه من الواضح تمام أنها هي نفسها التي أوعزت لذلك وأشير على وجه التحديد الى الولايات المتحدة الأمريكية والصين . ان هاتين الدولتين تحاولان الآن أن تظهرا نفسيهما على أنهما المدافعتان عن مصالح شعب كمبوتشيا وحقه في تقرير المصير والاستقلال . ولكن علينا أن نسأل عما فعلتاه لكمبوتشيا منذ عشر أو خمس سنوات ؟ . وكيف كانتا تهتمان عندئذ بالكمبوتشين ؟

١٠٤ ـ ان الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في عام ١٩٦٩ بالقاء القنابل على كمبوتشيا المحايدة . وفي العام التالي فرضت عليها حكم لون نول العميل . ونتيجة لخمس سنوات من القصف الوحشي من جانب سلاح الطيران الأميركي والقمع الجماعي الذي قام به النظام الموالي لأمريكا ، فقد تم قتل أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ من الكمبوتشيين .

١٠٥ ـ ان بكين قد منعت شعب كمبوتشيا من التمتع بثمار انتصاره على المعتدين الأمريكيين وأعوانهم . وبفضل الدعم الذي قدمته بكين في سنة ١٩٧٥ ، وبعد التصفية الجسدية لقادة الكفاح الشعبي من أجل التحرر ، استولت عصابة بول بوت ـ أينغ ساري على السلطة هناك . ان القصة المأسوية لذلك الحكم ، هي القضاء على ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة أي حوالي نصف سكان ذلك البلد . وهكذا قتل أربعة ملايين واصبحت هناك مئات الآلاف من الأرامل والايتام ودمرت الدولة تماما ـ كان هذا ما جلبته على ذلك البلد سياسة أولئك الذين يحاولون أن يبدوا اليوم وكأنهم يناصرون شعب كمبوتشيا .

١٠٦ ـ ان هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تنظر فيها الجمعية العامة في هذا البند الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، لأنه من الواضح أن هناك من لا يرضون عما يجرى الآن في ذلك البلد . ما الذي يحدث في كمبوتشيا اليوم ؟ . وما هي الملامح الأساسية للتغيرات التي تحدث هناك ؟

١٠٧ ـ في المجال السياسي ، نجد في السلطة بدلا من عصابة بول بوت حكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا . ان كيان دولة كمبوتشيا يكتسب قوة الآن . وهناك حدث ذو أهمية سياسية بالغة وهو انتخابات أجهزة السلطة المحلية والجمعية الوطنية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تلك الانتخابات التي شارك فيها بنشاط جميع السكان البالغين تقريبا . وقد اظهرت نتيجة هذه الانتخابات ، وهي أول انتخابات في تاريخ البلاد تتم على أساس حر وديمقراطي ـ مما لاحظه الكثيرون من المراقبين الأجانب ـ نية الشعب الصادقة في بدء بناء حياة جديدة .

١٠٨ ـ لقد اعتمدت الدورة الأولى للجمعية الوطنية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، دستور البلاد . وينص هذا الدستور فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، على ان المهمة الأساسية للدولة هي الدفاع عن مصالح الشعب العامل ورفع المستويين المادي والثقافي لهذا الشعب . كما يحدد الدستور المبادىء الأساسية لهيكل الدولة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية وكذا حقوق وواجبات المواطنين ومهام المنظمات الاجتماعية . ويحدد الدستور ايضا الطبيعة المحبة للسلام للسياسة الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

١٠٩ ـ وبالنسبة لاقتصاد البلاد ، فيجرى دعمه الآن بفضل الجهود البطولية لشعب كمبوتشيا . ان معظم مزارع الأرز أصبحت تنتج مرة أخرى . وفي عام ١٩٧٩ تمت زراعة ٠٠٠ ٨٠٠ هكتار فقط بالأرز ، بينما نجد هذا العام أن مليونا و ٨٠٠ ألف هكتار قد زرعت أرزا . كما عاد انتاج المحاصيل الصناعية مرة أخرى . وتتم تنمية صناعة مصائد الأسماك . وعادت الصناعات الخفيفة الى الانتاج في الكثير من المجالات . ونجد ان شبكة النقل في البلاد تعمل مرة أخرى ، كما استعاد النظام النقدي مكانته هناك .

١١٠ ـ وفي المجال الاجتماعي ، نجد أنه يجرى اقامة نظام للرعاية الصحية والتعليم العام ، وهناك أكثر من مليون طفل يذهبون الى المدارس . وبالنسبة لمعاهد التعليم العالي فقد بدأت تعمل مرة أخرى ، وهناك كلية للطب وكلية للصيدلة ومعهد لتدريب المدرسين . وهناك تحسن ملحوظ في ظروف المعيشة لجميع قطاعات السكان دون استثناء . ويجري تشجيع الثقافة الوطنية بعناية . كما أن دور العبادة قد اصلحت وبدأت العمل من جديد .

١١١ ـ ان فييت نام والاتحاد السوفياتي وبلداناً اشتراكية أخرى قد قدمت وتقدم الآن للشعب الكمبوتشي مساعدة واسعة النطاق وشاملة بهدف التغلب على الوضع الصعب الموروث عن عصابة بول بوت ، وهي تعاون كذلك في تنمية الاقتصاد وتطبيع حياة السكان .

١١٢ ـ ان المساعدة المقدمة من خلال المنظمات الدولية ، ذات أهمية أيضا لشعب كمبوتشيا ، وخاصة شحنات الاغذية والدواء .

Digitized by UNOG Library

ولا شك في أن شعب كمبوتشيا سوف يرحب باستمرار مثل هذه المساعدة .

١١٣ ـ ولقد تم الاعتراف على نطاق واسع دوليا حتى في الدوائر التي لم تتعاطف مع النظام الجديد بوجود تغييرات مواتية في كمبوتشيا ، وفي حياة شعبها . وقد لاحظت منظمة « اليونيسيف » المشهود لها بالمقدرة والكفاءة وفي وثيقة نشرة في ٩ اذار/مارس ان انتعاش كمبوتشيا مستمر رغم انه مازالت هناك مصاعب .

١١٤ ـ وذكر مراسل صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الامريكية الذي زار كمبوتشيا في هذا العام في مقال بعنوان « الانتعاش المدهش لكمبوديا » في عدد الصحيفة الصادر في ٢٧ شباط/فبراير مايلي : « ... بالنسبة للكمبوديين الذين تحدثت اليهم ممن عانوا من تقطيع الأوصال الذي سببه القصف الأمريكي ومن خمسة أعوام من الحرب الأهلية في اوائل السبعينات ، فان الحياة تبدو أفضل من أي وقت منذ الاطاحة بنوردوم سيهانوك في آذار/مارس ١٩٧٠ » .

١١٥ ـ ان أولئك الذين اقترحوا المناقشة الحالية في الجمعية العامة ، لا يمكنهم بالطبع أن يدحضوا الحقائق الثابتة بالبلاغة الخاوية . ولذلك فانهم لا يريدون الحديث عما يحدث في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كمبوتشيا . والواقع أنهم يمرون على هذا الأمر بالصمت المطلق . ولابد أن نسأل أنفسنا ما هو مصدر تعاستهم ؟ من الواضح انه حقيقة ان شعب كمبوتشيا قد تمكن بمعاونة أصدقائه من التخلص من نير سفك الدماء الذي فرضه مضطهدوه وجلادوه ، وقد بدأ يتحرك في ثقة على طريق الانتعاش الوطني والتنمية المضطردة ، ولم تعد البلاد نقطة انطلاق للعدوان على دول الهند الصينية المجاورة .

١١٦ ـ ولم تتمكن كل من الولايات المتشحدة الأمريكية والصين من بلوغ أهدافها في كمبوتشيا بقوة السلاح . وكذلك لم تفلح المذابح الجماعية للشعب الكمبوتشي في معاونة هذين البلدين . ولذلك يحاولان الآن استخدام جهاز الأمم المتحدة بحيث يتمكنان بمساعدته وتحت ستاره من التدخل مرة أخرى في شؤون كمبوتشيا . وبعبارة أخرى ، فان أهدافهما مازالت كما كانت وكل ما تغير هو وسائل تحقيق تلك الأهداف .

١١٧ ـ واحدى هذه الوسائل ، هي ما يدعى بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وقد كان تقييمنا في الاتحاد السوفياتي لعقد هذا المؤتمر هو انه محاولة للتدخل السافر الشديد في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ومحاولة واضحة لاقامة عائق جديد في طريق تطبيع العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومحاولة لزيادة تفاقم الوضع المتوتر فعلا في جنوب شرقي آسيا . ان المخطط الذي يكمن وراءه عقد هذا المؤتمر ، كان مقدرا له الفشل مسبقا لأن دول الهند الصينية الثلاث فييت نام ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وكمبوتشيا وهي الدول المعنية مباشرة قد رفضت القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الخامسة والثلاثين والذي عقد ذلك المؤتمر على أساسه .

١١٨ ـ وفي مواجهة الجهود التي تبذلها شعوب جنوب شرقي آسيا لاقامة السلم والاستقرار في المنطقة ، فاننا نجد الاتجاه الذي اتخذه منظمو المؤتمر في محاولة منهم لجعله محفلا دائما عن طريق انشاء ما يسمى باللجنة المخصصة لكمبوتشيا . ومن الواضح بجلاء أن أي قرار يتخذ بشأن كمبوتشيا ضد ارادة شعبها وفي غياب ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، لا يمكن أن تكون له أية قوة .

١١٩ ـ وعلى ضوء جميع تلك الاعتبارات ، يعارض وفد بلادي بشدة مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* وسيصوت معارضا له . ان تأييد ذلك النص ، مهما حاولت الصياغة الدبلوماسية ستره ، لا يمكن اعتباره سوى تأييد لعودة بول بوت وعصابته المتعطشة لسفك الدماء الى كمبوتشيا . لقد كان ينبغي اتخاذ نهج آخر ازاء هؤلاء المجرمين ، شيئا يتمشى مع الخط الأساسي المقترح في مقال ظهر في عدد نيويورك تايمز بتاريخ ٧ حزيران/يونيه بقلم احد ممثلي منظمة اوكسفام امريكا الذي ساعد في تقديم العون الانساني لشعب كمبوتشيا والذي كتب يقول « ان الحل السياسي للنزاع في كمبوتشيا يجب أن يبدأ بنزع سلاح الخمير الحمر ومحاكمة قادتهم بمعرفة محكمة دولية على غرار محكمة نورمبرغ » .

١٢٠ ـ وقد أكد السيد غروميكو وزير خارجية اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية عندما تكلم في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة على أنه :

« لا ينبغي لأحد ان يفترض أن المناورات الجارية بشأن المشكلة الكمبوتشية غير القائمة ستتمخض عن شيء سوى الضرر . فمن غير المقبول ، ان يُفرض الجلادون الذين تمت الاطاحة بهم من قبل شعب كمبوتشيا أو الأمراء السابقون مرة ثانية على هذا الشعب تحت غطاء المؤتمرات الزائفة ، فلقد اختار الشعب طريقه بالفعل .

« ومن المحكوم عليه بالفشل أيضا محاولات القاء ظلال الشك حول جمهورية فييت نام الاشتراكية التي مدت يد المساعدة لشعب كمبوتشيا في كفاحه من أجل الاستقلال والحرية » [الجلسة ٧ ، الفقرتان ١٤٨ و ١٤٩]

١٢١ ـ ومن الواضح ان تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا ، ينبغي أن يبدأ بازالة الأسباب الجذرية التي تسبب التوتر والنزاع ، أي التدخل من قبل الامبريالية ودعاة الهيمنة في شؤون شعوب النطقة ينبغي أن يوقف . ولا ينبغي محاربة الطريقة الواقعة الوحيدة لتحقيق أو اشاعة عدم الاستقرار في الموقف بل ينبغي تعاون جميع دول جنوب شرقي آسيا . ان المشاكل الموجودة فيما بينها يمكن بل ويجب حلها على أساس اقليمي بروح من حسن الجوار والتعايش السلمي دون أي تدخل خارجي . وهذا هو الاتجاه البناء التي أوصت به مبادرات بلدان الهند الصينية وقد قدم آخرها منذ بضعة أيام نيابة عن جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، السيد سيبراسيث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وذلك خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة . [الجلسة ١٦] .

١٢٢ ـ إن الوفد السوفياتي يؤيد تأييدا مطلقا ذلك الاقتراح السلمي البناء . ونحن نعتزم أن نوضح موقفنا بالتفصيل عند النظر في البند ٣٤ من جدول أعمال هذه الدورة المعنون « مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا » .

١٢٣ ـ وفي الختام ، يود وفد بلادي ان يناشد بالحاح أعضاء الأمم المتحدة أن يكونوا أكثر واقعية في تناولهم للموقف في جنوب شرقي آسيا ، وأن يرفضوا محاولات استخدام الأمم المتحدة كأداة للتدخل في شؤون جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وسيكون ذلك أفضل لمصلحة السلم والرخاء لشعوب تلك المنطقة وكذلك لمصلحة الأمن الدولي ككل .

Digitized by UNOG Library

١٢٤ ـ **السيد غلوب** (يوغوسلافيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : نجتمع هنا مرة أخرى للنظر في الحالة في جنوب شرق آسيا وفي كمبوتشيا . ان الحالة تزداد سوءا ، وتزداد التوترات ، ومازال تهديد السلم قائما . وبقيت المشكلات دون حل وأسباب الأزمة لم يتم القضاء عليها بعد . وكما أوضح كثيرون ممن تكلموا قبلي ، فقد أجرينا مناقشتين بشأن كمبوتشيا في الجمعية العامة الى جانب المناقشة في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في تموز/يوليه الماضي . وهذا يوضح أن المجتمع الدولي لا يريد أن يستسلم للحلول المفروضة بالقوة وأنه يرفض سياسة الأمر الواقع .

١٢٥ ـ ان المناقشة العامة في الجمعية العامة قد انتهت لتوها ، ولقد كان الرأي الاجماعي للمشاركين في المناقشة أن الموقف الدولي يتدهور بطريقة خطيرة وأن السلم والأمن في العالم يتعرضان للخطر المستمر .

١٢٦ ـ وليس لدينا ادنى شك فيما يتعلق بسبب ذلك التطور. انه التهديد المتزايد باستعمال القوة استعمالا ، والتدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . انه التنافس بين الدول العظمى على توسيع مجالات نفوذها ، مما يؤدي الى انكار حقوق الشعوب في أن تقرر مصيرها والى فرض ارادة دول أجنبية عليها .

١٢٧ ـ ان سياسة تقسيم العالم الى كتل وتحالفات ، تؤدي دائما الى جهود عدوانية تهدف الى اقامة ما يسمى بمناطق أمن أو مناطق المصالح الحيوية ، وهي تزيد من تفاقم البؤر الساخنة للازمات وتدخلها في سلسلة تضيق الخناق على العالم . ومن بين الحلقات الخطيرة في هذه السلسلة ، الموقف في جنوب شرقي آسيا ؛ وهو نتيجة للتدخل الاجنبي والوجود العسكري الضخم في كمبوتشيا .

١٢٨ ـ ان شعوب بلدان جنوب شرقي آسيا ، قد حصلت على حريتها واستقلالها نتيجة كفاح بطولي مستمر ، ومع ذلك مازال شعب كمبوتشيا يقاوم التدخل الأجنبي وراح البلد ضحية لحرب مدمرة . ومازالت معاناة الشعب مستمرة . ودون ايجاد حل سياسي ، لن تكون هناك نهاية لهذه المعاناة . انه مما يتعارض مع مبادىء الميثاق ، فرض حكومة أو أسلوب حياة على أية دولة من الخارج تحت أية ذريعة كانت . انني لا أقول ذلك دفاعا عن نظام بالذات أو حكومة معينة في كمبوتشيا ، أو في أي بلد آخر . لا يوجد مبدأ أهم من المبدأ الذي يؤكد حق كل الشعب في أن يكون سيدا وأن يقرر مصيره ، ان لذلك اهمية قصوى من الناحية القانونية أو الناحية الأخلاقية . وقد اعيد تأكيد هذه المبادىء في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة من قبل وهي أساس الاعلان الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

١٢٩ ـ لقد قرر وزراء خارجية البلدان غير النحازة الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير الماضي ، أن الحالة في كمبوتشيا هي جوهر الأزمة في جنوب شرقي آسيا . وأكد وزراء خارجية البلدان غير المنحازة أن مبادىء عدم التدخل بجميع اشكاله ، وانسحاب القوات الأجنبية وحرمه حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تشكل الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه حل سياسي دائم وعادل لهذه الأزمة ولسائر الأزمات في العالم .

١٣٠ ـ ولقد حاولت يوغوسلافيا دائما دائما كفالة هذه المبادىء داخل الأمم المتحدة وبين البلدان غير المنحازة وستواصل بذل الجهود في هذا الصدد . وتمشيا مع ذلك شاركت يوغوسلافيا في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

١٣١ ـ ان الاعلان الذي اعتمد في ذلك المؤتمر ، يتضمن في رأينا العناصر الأساسية لتسوية مشكلة كمبوتشيا ويشكل أساسا واطارا لحل سياسي شامل لها . ان هذا الاعلان يشير الى جميع المبادىء الأساسية للحل وهي : ضرورة انسحاب القوات الأجنبية ، وتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن تقرر بنفسها نظامها الداخلي ، وفي الوقت ذاته فانه يوفر السبل الكفيلة باتخاذ اجراءات عملية .

١٣٢ ـ ومن الأهمية بمكان تأكيد أن الاتجاه الأساسي للاعلان ، ليس فرض حل محدد يعد مسبقا ، وانما هو جهد يهدف الى بدء المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة والأطراف المهتمة بالموضوع . ان اعمال اللجنة المخصصة التي انبثقت عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا اذا أدت الى اجراء حوار بناء بين الأطراف المعنية مباشرة ، وهو الحوار الذي لم يتم للأسف حتى الآن .

١٣٣ ـ وقد أكد المؤتمر على ضرورة احترام المصالح المشروعة لجميع البلدان في هذه المنطقة . ان الهدف الأسمى للحل الشامل ، هو أن جميع البلدان يجب أن تعيش في سلم وفي أمن واحترام متبادل في ظل مبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها البعض . وبهذه الروح تؤيد يوغوسلافيا الأماني الحقيقية لتحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم وحرية وحياد . ومما لا غنى عنه لتحقيق تلك الأماني أن نعيد استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية وأن نبقى أيضا على وضعها غير المنحاز .

١٣٤ ـ ان الأزمة في كمبوتشيا تتجاوز حدود ذلك البلد وحدود جنوب شرقي آسيا ، بحكم امتداد آثارها على نطاق دولي أوسع . ان استقلال كل بلد على حدة ليس فقط من مسؤولية جميع البلدان ولكنه أيضا يشكل ضمانا لأمنها كلها . ان الدفاع عن الاستقلال في هذه الحالة ، شأنه في أي حالة أخرى ، هو دفاع عن الاستقلال والحرية في جميع أنحاء العالم وفي بلداننا كل على حدة .

١٣٥ ـ وليست هذه أفكارا مجردة ، وانما هي تشكل أساس عالم السلم وعالم المساواة . وفي أسرة الأمم ينبغي الا يظل أحد غير مكترث حينما ينكر الاستقلال أو حين ينتهك بشكل صارخ .

١٣٦ ـ لذلك فان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، وسيصوّت .. مؤيدا له .

١٣٧ ـ **السيد الشيخ** (السودان) : تعود الجمعية العامة مجددا الى مناقشة قضية بالغة الأهمية وبالغة الخطورة . قضية ظلت ، في غياب حل عادل ودائم لها ، تعرّض أمن اقليم بأكمله للخطر وتزيد من حالة التوتر في العلاقات الدولية وتعصف بالأمن والسلم الدوليين .

١٣٨ ـ ان قضية كمبوتشيا المطروحة قيد بحثنا اليوم ، ليست قضية الشعب الكمبوتشي وحده رغم الويلات والمظالم التي ظل يقاسيها لردح من الزمان . وهي ليست قضية شعب جنوب شرقي آسيا ، رغم الآثار السلبية التي ظلت تنعكس من جرائها الى اقليمه وتزيد من تفاقم مشاكله الكثيرة القائمة . ان المسألة الكمبوتشية مسألة تتعلق في المقام الأول بالمبادىء الأساسية والعليا التي تنظم علاقاتنا الدولية وتحكم أطر التعامل والتعاون بين كل الدول والشعوب في ظل ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والقوانين الدولية .

١٣٩ ـ ان خطورة القضية الكمبوتشية تكمن في أنها تعكس فداحة ظاهرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهي الظاهرة التي أخذت تتكرر من حين الى آخر بين الدول النامية والفقيرة ودول عدم الانحياز ، وتلقي بظلالها وانعكاساتها السلبية على أمن

Digitized by UNOG Library

وسلامة الدول الصغيرة وغير المنحازة ، وتؤدي الى فقدان الأمن والاستقرار في مناطق بأكملها وتجبر دولها على تسخير امكانياتها المحدودة لحشد قوتها العسكرية بدلا من توجيه تلك الامكانيات نحو التنمية والعمران .

١٤٠ ـ ان القضية الكمبوتشية تعكس بوضوح تام هذه الظاهرة ، ومن ثم فداحة الأخطار التي تتعرض لها اليوم مبادىء احترام سيادة واستقلال الدول ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفق ارادتها الحرة دونما تدخل أو املاء من الخارج . ان مسألة كمبوتشيا في نظر وفد بلادي تضع كل هذه المبادىء وبالتحديد التزام الدول بها ، أمام امتحان عسير ، لابد من الصمود له واجتيازه بنجاح وثبات اذا أردنا لهذه المبادىء أن تسود ، ولممارسات العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الغير أن تتوارى وتزويل .

١٤١ ـ من هنا ، كان اهتمامنا الكبير في السودان ومتابعتنا الدقيقة لتطورات الأحداث في كمبوتشيا في أعقاب العدوان والاحتلال اللذين تعرضت لهما منذ بضعة أعوام . ومن هنا كانت مشاركتنا المتواصلة في كل الجهود التي ظل يبذلها المجتمع الدولي لايجاد حل سلمي وعادل لهذه القضية ، في اطار الأمم المتحدة ومن خلال مساندتنا لقراري الجمعية العامة ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ ، ومشاركتنا في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ومن خلال مشاركتنا في جلسات مؤتمرات عدم الانحياز التي اهتمت بهذه القضية .

١٤٢ ـ ويجدر بنا أن نعيد التأكيد بأن اهتمامنا ومشاركتنا في الجهود المتواصلة لايجاد حل لهذه الأزمة ، ليسا دفاعا عن نظام حكم أو حاكم بعينه وانما تعبيرا عن قناعة وايمان راسخين بضرورة احترام المبادىء الأساسية التي تحكم علاقات وسلوك الدول . ان الالتزام بهذه المبادىء في تقديرنا وحدة لا تتجزء ولا يعتريها وهن أو تبدل ، سواء كان المساس بها في كمبوتشيا ، أو في الشرق الأوسط ، أو في أفغانستان ، أو في غيرها من الحالات المشابهة .

تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هاشيم (بنين) .

١٤٣ ـ ولعل مما يبعث على الرضا ويقوي الأمل في ترسيخ الالتزام والعمل وفق ما نصت عليه المواثيق والأعراف والقوانين الدولية ما لازم غزو كمبوتشيا منذ أيامه الأول من ادانة المجتمع الدولي ورفضه الكامل له . ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٨ طالبت أكثرية الدول الأعضاء في الجمعية العامة من خلال قرارها ٢٢/٣٤ بوقف الأعمال العدائية والانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من كمبوتشيا حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من تعزيز مستقبله وتقرير مصيره بنفسه دون تدخل أو قسر من الخارج ، كما طالبت بالاحترام الدقيقة لسيادة واستقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية .

١٤٤ ـ وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي أكدت غالبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة من خلال القرار ٦/٣٥ ، الذي دعا الى ترسيخ مبادىء القرار السابق وطالب بعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي انعقد في الفترة من ١٣ الى ١٧ تموز/يوليه من هذا العام ، والذي صدر عنه الأعلان التاريخي بشأن هذه القضية ، ان ما ورد في الاعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يمثل في نظرنا خطوة الى الأمام تجاه اجراء تسوية سياسية شاملة في كمبوتشيا تضمن ثلاث مسائل أساسية . أولا ، اتفاق على وقف اطلاق النار وانسحاب كامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ضمن اطار زمني محدد . ثانيا ، احترام سيادة واستقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية . ثالثا ، اجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة .

١٤٥ ـ ان السودان سيقف مرة أخرى بجانب مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* كما وقف في الماضي بجانب القرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ . ان وقوفنا بجانب هذا القرار نابع من ايماننا الثابت بمبادىء الميثاق التي تدعو الى احترام الاستقلال القومي والسيادة والسلامة الاقليمية لجميع الدول ، والى عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والى تسوية المنازعات بالطرق السلمية . ان وقوفنا بجانب هذا القرار يمليه اقتناعنا بأن المقومات الرئيسة لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية تكمن في انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واستعادة وصون استقلالها ، وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية ، واستعادة وصون حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وكذلك تعهد جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

١٤٦ ـ **السيد فايزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان تاريخ المنظمة يقدم لنا دليلا كافيا على ان المشكلات السياسية الدولية المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ، قلما تجد حلا ما لم يؤخذ في الاعتبار توافق آراء الأطراف المعنيه مباشرة . ولاشك ان القضية المدرجة الآن في جدول أعمال الجمعية ، قضية سياسة ، وهي جزء لا يتجزأ من قضية السلم في الهند الصينية . كما أن هناك توافقاً في التفكير بين الأطراف المعنية مباشرة حول كيفية معالجة تلك القضية . ومع ذلك ، فان الطريقة التي عولجت بها تلك القضية في المنظمة حتى الآن ، تؤدي فقط الى عرقلة التوصل الى حل مرض .

١٤٧ ـ ان الأطراف المعنية مباشرة بالقضية قيد البحث ، هي شعب وحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وكذلك فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، أي بلدان الهند الصينية الثلاثة .

١٤٨ ـ ان موقف شعب كمبوتشيا ازاء حاضر بلاده ومستقبلها قد تأكد على نحو لا غموض فيه خلال إنتخابات الجمعية الوطنية في ايار/مايو الماضي . ان الأمة التي حكم عليها حكامها السابقون بالموت فقرا ، وأن تقع ضحية سياسة الابادة ، قد تمكنت خلال فترة وجيزة نسبيا من ان تبث الحياة مرة أخرى في طاقاتها الخلاقة المعروفة ، لكي تبني دولة سلمية واشتراكية في كمبوتشيا .

١٤٩ ـ كذلك ، فان سجل المنجزات التي حققتها حكومة ذلك البلد يستحق الاعجاب . فعلى الصعيد المحلي ، انتهجت الحكومة باستمرار برنامجا لتحقيق الاستقرار ، واعادة البناء الوطني ، وتطوير الاقتصاد ، والتعليم ، والثقافة ، وجميع الخدمات التي لا غنى عنها . وعلى الصعيد الدولي ، قدمت الحكومة سياسة للتعايش السلمي مع جميع البلدان بغض النظر عن انظمتها ؛ وهي سياسية تقوم على احترام استقلال البلدان الأخرى ، وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والمنفعة المتبادلة ، والسلم ، كذلك فقد اعتمدت الجمعية الوطنية دستورا جديدا للبلاد .

١٥٠ ـ ان الموقف الجماعي لدول الهند الصينية الثلاث باعتبارها العنصر الثالث من بين الأطراف المعنية مباشرة قد تم التعبير عنه بوضوح في مؤتمر وزراء خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وكمبوتشيا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الذي عقد في بنوم بنه في حزيران/يونيه الماضي [انظر *A/36/328*] . ان الوثائق التي صدرت عن ذلك المؤتمر الهام معروفة تماما للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٥١ ـ وفي الوقت الحالي ، فان الاتجاه الذي يبدو سائدا في بعض المواقف ازاء كمبوتشيا ينطوي على اغفال ضار لحقائق الحياة ، والوقائع السياسية القائمة . وبسبب تلك المواقف ، مازال الممثلون الشرعيون لشعب كمبوتشيا محرومين من مقاعدهم في هذه الهيئة العالمية . وانطلاقا من تلك المواقف نفسها ، وعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ضد ارادة الاطراف المعنية مباشرة ، ودون مشاركة تلك الاطراف . ومن المنطلق نفسه ، يستمر التدخل السافر في شؤون دول الهند الصينية عبر الحدود ، تصاحبه الهيمنة ، والتهديدات العسكرية . وانطلاقا من تلك المواقف الضارة أيضا ، ادرج البند المعنون « الحالة في كمبوتشيا » للمرة الثالثة على التوالي في جدول أعمال الجمعية العامة .

١٥٢ ـ ان وفد بولندا يؤمن بقوة ان تلك الاعمال لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تساعد على دعم قضية الحق . لقد قلنا عندما قبلت الجمعية وثائق تفويض الأشخاص الذين يمثلون نظام بول بوت الاجرامي ونكرره الآن : ان المنظمة اذ لم تنصف جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها السياسية والمعنوية ازاء شعب كمبوتشيا البطل .

١٥٣ ـ ان ما يمكن للمجتمع الدولي ان يقدمه بالفعل من اجل كمبوتشيا هو ان يتخذ موقفا بناء تجاه المقترحات المشتركة المقدمة من دول الهند الصينية الثلاث ، والتي تعمل على اعادة الحالة الطبيعية الى تلك المنطقة ، كجزء من عملية تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ان التضامن بين دول الهند الصينية الثلاث ينبغي ألا يدهش احدا . ان له جذورا راسخة في التقاليد العتيقة للدعم المتبادل خلال كفاحها المشترك من أجل الاستقلال والحرية . وتبعا لذلك ، كانت هناك باستمرار علاقات قوية بين تلك الدول في المسائل المتعلقة بالأمن التي تهم كمبوتشيا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفييت نام . ان تلك العلاقة كانت عاملا بارزا في الماضي ، ومازالت ذات اهمية حيوية ، بينما تسعى تلك الدول الى تدعيم استقلالها ، واعادة بناء اقتصادياتها التي مزقتها الحروب .

١٥٤ ـ وفي ذلك الاطار الهام ، ينبغي ان ترحب الجمعية العامة بالضمانات التي قدمتها الدول الثلاث المعنية بأنه ما ان ينتهي التهديد من الصين ، فان فييت نام وكمبوتشيا سوف تتفقان على سحب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا . فلماذا اذن لا نركز على القضاء السريع على تلك المخاطر التي تحيط بأمن البلاد ؟ ان هذه العملية التي تنطوي على اجراءات ايجابية من شأنها أن تؤدي الى تنفيذ اقتراح بناء آخر تقدمت به دول الهند الصينية الثلاث ، ألا وهو الاقتراح الخاص بابرام معاهدات ثنائية لعدم الاعتداء والتعايش السلمي بينها وبين الصين .

١٥٥ ـ إن الطريق الى اعادة الاحوال لطبيعتها في تلك المنطقة يؤدي في الوقت الحالي ، الى عقد مؤتمر اقليمي بين دول الهند الصينية ، وبلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا حول المسائل ذات الاهتمام المتبادل . ومثل ذلك الاجتماع من شأنه أن يؤدي الى عقد مؤتمر دولي على نطاق أوسع ، قد يفضي الى اقرار وضمان الاتفاقيات التي يكون قد تم التوصل اليها على الصعيد الاقليمي . ويمكن للأمم المتحدة ، بل ويجدر بها ، ان تفتح الطريق أمام تلك العملية بأن تمنح الاعتراف الكامل للممثلين الشرعيين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* لسوء الحظ ، يتعارض مع تلك التوقعات . ولذلك ، علينا ان نصوت معارضين له .

١٥٦ ـ ان القليل من الدول قد يرغب في اضفاء الصبغة الدولية بشكل مستمر على مشكلاته . ولحقبة طويلة من الزمن تركز الاهتمام الدولي على الهند الصينية . ان افضل مساهمة يمكن للمنظمة ان تقدمها لقضية السلم في المنطقة هي التوفيق بين الاجراءات التي تتخذها وبين المصالح الحقيقية لشعوبها .

١٥٧ ـ **السيد الغارد** (النرويج) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد مرت ثلاث سنوات تقريبا منذ دخلت القوات المسلحة الفييتنامية كمبوتشيا ، وأطاحت بالحكومة وأقامت نظام حكم جديد في ذلك البلد . وبغض النظر عن معارضتنا لسياسة نظام بول بوت ، فانه من دواعي القلق المستمر لحكومة النرويج أن قوات الاحتلال مازالت موجودة في كمبوشتيا ، ولا تبدو أيه دلائل على انسحاب وشيك لها .

١٥٨ ـ ان حكومة النرويج تعلق أهمية كبرى على المبادىء الأساسية للقانون الدولي التي انتهكت في كمبوتشيا . أولا ، مبدأ حرمة الحدود الدولية ، وهذا المبدأ له أهمية أساسية وبخاصة للبلدان الصغيرة . ثانيا ، لا نستطيع أن نقبل حل المنازعات الدولية باستخدام القوة العسكرية .

١٥٩ ـ ان هذه المبادىء تهم المجتمع الدولي ككل ، وهي في الواقع جذور فكرة النظام الدولي ، كما وردت في الميثاق . ان الاستقرار والسلم ، والنظام والانصاف لا يمكن أن تسود في المجتمع الدولي الا ان أظهرت الدول ضبط النفس في سلوكها الدولي ، وامتنعت عن استخدام القوة المسلحة . ان التدخل الأجنبي لا يمكن قبوله باعتباره وسيلة لاحداث التغير الاجتماعي أو السياسي . وحينما يحدث مثل هذا التدخل في منطقة حساسة من العالم فان السلم العالمي يتعرض للخطر .

١٦٠ ـ لقد شدد المؤتمر العالمي المعني بكمبوتشيا على أن انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية والمحافظة عليها ، والتزام كل الدول بعدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا تشكل المكونات الأساسية لأي حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا . ان مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* يؤكد من جديد هذا الاعتقاد . ونحن نحث حكومة فييت نام على أن تسحب قواتها العسكرية ، كما ندعو كل الأطراف المعنية الى الدخول في عملية مفاوضات بناءة حتى تتحول منطقة جنوب شرقي آسيا المضطربة الى منطقة سلم وحرية واستقرار .

١٦١ ـ ان الحكومة النرويجية تقدر المبادرات التي اتخذها الأمين العام بهدف وضع أساس لحل سياسي شامل للنزاع في كمبوتشيا ، ونرجو من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم تأييدها لهذا العمل الهام والصعب . ويجب أن يكفل الحل السياسي حق شعب كمبوتشيا في تقرير مستقبله دون تدخل أجنبي وفقا للميثاق ونرى ، أن اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة سيضمن لشعب كمبوتشيا هذا الحق الأساسي .

١٦٢ ـ ان حكومة النرويج قد أعربت في العديد من المناسبات عن معارضتها للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ارتكبها نظام بول بوت . ومن المهم الآن أن يتاح لشعب كمبوتشيا مستقبلا جديدا متحررا من الاخضاع السياسي وغيره من اشكال الاخضاع بما في ذلك التدخل الأجنبي .

١٦٣ ـ ان خطر المجاعة في كمبوتشيا يبدو أقل الآن ، بفضل

Digitized by UNOG Library

عمليات الاغاثة الدولية التي تمت بتنسيق من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والمنظمات الدولية الأخرى . ان حكومة النرويج قدمت مبلغا اضافيا قدره ٥ ملايين كرون نرويجي لبرنامج الأمم المتحدة لغوث كمبوتشيا ، ومن ناحية المبدأ ، فنحن على استعداد لمواصلة التعاون مع سائر البلدان المانحة للمعونة ، ومنظمات الغوث اذا كانت هناك حاجة لمواصلة هذه الجهود في عام ١٩٨٢ .

١٦٤ ـ ومع هذا ، يجب أن يُعلن بوضوح ان الحل السياسي وحده هو الذي سيضع نهاية للمعاناة الانسانية الناتجة عن النزاع الحالي في كمبوتشيا . وترى حكومة النرويج أن مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* يتضمن العناصر الضرورية لاستعادة السلم والاستقرار في كمبوتشيا وفي منطقة جنوب شرقي آسيا بصفة عامة . ولذلك سوف نؤيد مشروع القرار هذا .

١٦٥ ـ **السيد اندرسون** (استراليا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : هذا هو العام الثالث الذي تظهر فيه قضية كمبوتشيا على جدول أعمال الجمعية العامة .

١٦٦ ـ وعندما تم النظر في هذا البند للمرة الأولى عام ١٩٧٩ ، كان وفدي ، مثله مثل الوفود الأخرى ، يأمل في ألا تكون هناك ضرورة لبحث هذه المسألة مرة أخرى في السنوات التالية . لقد كنا نأمل أن يحترم الجميع احكام القرار الذي اتخذ في ذلك الحين ، وأن تختفي القضية بذلك من جدول أعمال الجمعية . ولكننا بدلا من ذلك نواجه موقفا نجد فيه أن أحكام القرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ قد اغفلت تماما في اهم جوانبها من جانب اولئك الذين وجه اليهم القراران . وبذلك كان من الضروري ان يظل البند الخاص بالحالة في كمبوتشيا مدرجا على جدول أعمالنا ، ومن الملائم تماما أن يكون من أهم القضايا التي تبحث في الجلسات العامة لهذه الدورة .

١٦٧ ـ وكما كان الحال عام ١٩٧٩ ، مازالت الحالة في كمبوتشا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وهو تهديد تثيره الأعمال التي تقوم بها دولة عضو بمساندة دولة كبرى ، في تحد لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ان فييت نام ، باستمرار احتلالها لكمبوتشيا بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ جندي ، تتصرف على نحو يتعارض مع القانون الدولي ، ويتناقض مع المبادىء الأساسية الواردة في الميثاق ، ويتجاهل تماما الرأي العام العالمي الذي تم التعبير عنه في قرارات الجمعية العامة .

١٦٨ ـ ولا حاجة بي الآن لأن أسرد كل الاحداث التي جرت في أواخر عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩ عندما بدأ الغزو ، ويكفي أن اشير الى أن كمبوتشيا كان يحكمها في ذلك الحين نظام أدان العالم باسره انتهاكاته لحقوق الانسان . انني اختلف عن الآخرين الذين يتظاهرون اليوم بانتقاد نظام بول بوت ـ انغ ساري ، بينما كانوا منذ عامين فقط يدافعون عنه في لجنة حقوق الانسان . فقد كانت حكومتي من بين تلك الحكومات التي أدانت بشكل مستمر المظالم والتجاوزات التي ارتكبها ذلك النظام . ان استراليا لم تعد تعترف بنظام بول بوت ـ انغ ساري باعتباره الحكومة الشرعية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وفي الوقت ذاته تعتبر حكومتي الوسائل التي استخدمتها فييت نام لقلب ذلك النظام وتنصيب حكومة عميلة غير مقبولة على الاطلاق . وبالتالي تعتبر استراليا نظام هنغ سامرين الذي تعتمد سلطاته كلية على وجود قوات الاحتلال الفييتنامي ، نظاما غير شرعي وغير ممثل لشعب الخمير . أما فيما يتعلق بما يدعونه انتخابات اجريت في كمبوتشيا منذ بضعة أشهر ، فلا يسعنا الا أن نشير الى انها مهزلة تمت في ظل احتلال عسكري أجنبي .

١٦٩ ـ انني أود أن أسجل فقرة من البيان الختامي الذي صدر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في نهاية اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث الذي انعقد في ملبورون من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٧ تشرين الأول/أكتوبر .

« ان رؤساء الحكومات يشعرون بالقلق العميق ازاء استمرار التوتر في جنوب شرقي آسيا الذي ينجم بصفة خاصة عن الصراع المسلح في كمبوتشيا ، الذي أثر على سلم وأمن المنطقة بأسرها . ولو أطلق له العنان فسوف يؤدي الى تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة . ولقد أعادوا التأكيد على تأييدهم لمبادىء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وعدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية . واتفقوا على الحاجة الملحة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة من شأنها أن تضمن سيادة جميع دول المنطقة ، بما في ذلك كمبوتشيا ، واستقلالها ، وسلامتها الاقليمية . وأكدوا من جديد حق شعوب المنطقة في أن تقرر مستقبلها دون تدخل خارجي أو تخريب أو اكراه ؛ وطالبوا بالانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا . ويقر رؤساء الحكومات النتائج التي توصل اليها مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة في هذا الصدد . وأخذوا علما بجميع المقترحات والمقررات والجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية ، والتي ترمي الى التوصل الى تسوية سياسية مبكرة لهذه المشكلة » . [انظر *A/36/587*] .

١٧٠ ـ ان الكمنولث رابطة تضم بلدانا منحازة وأخرى غير منحازة ، وهي بذلك في موقف فريد يسمح لها بأن تسهم اسهاما كبيرا في الحد من التوتر الدولي ، في عالم الانقسام . ويرى وفد بلادي أن هذه الفقرة المقتبسة من البيان المشترك التي قرأتها توا تمثل تقييما متوازنا لمشكلة كمبوتشيا ، وانني أوصي الوفود بأن تولي هذه الفقرة عنايتها .

١٧١ ـ ومن بين الآثار المقلقة لغزو كمبوتشيا ، ذلك التدفق لموجات من اللاجئين . وفي الوقت الحالي ، لا يزال هناك حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ لاجيء من الخمير ومن النازحين ، يعيشون في المخيمات في تايلند وعلى الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ـ وفي الوقت ذاته ، هناك تقارير مقلقة تشير الى وجود عجز جديد في امدادات الاغذية داخل كمبوتشيا نفسها . ان حكومتي تشيد بوكالات الاغاثة الدولية لما قامت به من جهود لا تكل لمساعدة شعب كمبوتشيا المنكوب . وهي تهنىء بحرارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعاملين بها لحصولهم على جائزة نوبل للسلام .

١٧٢ ـ وكما أشار الأمين العام في تقريره بشأن هذا البند [*A/36/583*] ، فان منظمة الأمم المتحدة قد استمرت في التعاون والتنسيق الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية ، وكذلك مع تلك البلدان التي تقدم المساعدات الثنائية . وبوصفنا من المساهمين في هذا البرنامج ، نأمل في أن يستمر هذا التعاون والتنسيق . وقد قدمت حكومة استراليا ، من جانبها ، حتى الآن ما يزيد على ٢٠ مليون دولار أمريكي . وبالاضافة الى ذلك ، قدم الشعب الاسترالي منحا قدرها ١١ مليون دولار أمريكي .

١٧٣ ـ وتعتقد حكومة استراليا أن أغلبية لاجئي الخمير والنازحين سوف ترغب في العودة الى كمبوتشيا بمحض ارادتها . ولكن أي برنامج ناجح لاعادة التوطين سوف يعتمد مع ذلك في المقام الأول على اعادة السلم وظروف الحياة الطبيعية الى

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا ، وعلى التوصل الى تسوية سياسية مقبولة لشعب الخمير نفسه .

١٧٤ ـ ولا يكفي أن تصدر الجمعية قرارات الادانة ، بل يجدر بها أن تقوم بمسعى حقيقي لايجاد حل للمشكلة . وقد جرت في القرار ٦/٣٥ ومرة أخرى في مشروع القرار A/36/L.3/Rev/1 ، محاولة جادة لوضع خطة يمكن التوصل بموجبها الى حل مقبول دوليا . وتحظى هذه الخطة بالتأييد الكامل من جانب استراليا . ونحن مسرورون اذ نشترك في تقديم مشروع القرار .

١٧٥ ـ لقد رحبت استراليا بمبادرة الأمين العام لعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في شهر تموز/يوليه الماضي . ولقد سرّنا أن نلاحظ المستوى العالي للتمثيل في المؤتمر والنتائج الايجابية التي حققها . لذلك ، فاننا نعتبر أنه من الواجب أن تحظى الاجراءات التي اتفق عليها في المؤتمر الآن باعتماد الجمعية العامة ، حتى يمكن للمحاولة الجادة التي تستهدف التوصل الى تسوية سلمية والواردة في اعلان المؤتمر وقراره ان تستمر . ونحن نرحب بصفة خاصة بتشكيل اللجنة المخصصة ، وأننا على استعداد لمساعدة تلك اللجنة بكل طريقة ممكنة .

١٧٦ ـ لقد كانت حكومتي ترقب عن كثب المحاولات التي بذلت في الشهور الأخيرة من جانب مختلف مجموعات الخمير التي تعارض الاحتلال العسكري الفييتنامي لتشكيل جبهة متحدة . وبينما ندرك الصعاب التي تنطوي عليها هذه المسألة ، نرحب بظهور هذا الائتلاف الذي يمكّن الزعماء الوطنيين مثل الأمير سيهانوك ورئيس الوزراء الأسبق سون سان من تبوء مراكز للسلطة لحين التوصل الى تسوية نهائية . ومع ذلك ، وفي ظل مثل هذه التسوية ، ينبغي ان يتخذ شعب كمبوتشيا بنفسه القرار بشأن حكومته المستقبلة في اطار انتخابات حرة ، تجرى بعد ان تكون القوات الأجنبية قد انسحبت ، وفي ظل ظروف تخلو من ممارسة أي ضغط أو ارهاب داخلي أو خارجي .

١٧٧ ـ لقد عبرت الجمعية العامة خلال العامين الماضيين على التوالي عن رأيها بشأن الحالة في كمبوتشيا ، وطالبت بالانسحاب التام للقوات الأجنبية ، وبممارسة شعب كمبوتشيا بحرية لحقه في تقرير المصير . واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات مشابهة مرتين ، وكذلك اتخذت اللجنة المعنية بحقوق الأنسان مثل هذه القرارات في ثلاث مناسبات . كما أن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا قد أكد نفس الموقف ، وقدم اطارا معقولا للتوصل الى تسوية مفاوضية . ومع ذلك ، مازالت سلطة الاحتلال ترفض الجلوس الى مائدة التفاوض وتستمر في محاولاتها لفرض حل عسكري . ونحن نطلب الى فييت نام ان تعيد النظر في موقفها وأن تعير الاهتمام للتعبير الصريح عن الرأي العام العالمي ، وأن تدخل في مفاوضات من أجل تسوية سلمية تقوم على المبادىء المحددة في مشروع القرار المعروض علينا الآن .

١٧٨ ـ **السيد فرانسيس** (نيوزيلندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : هذه هي الدورة الثالثة التي تتناول فيها الجمعية العامة بندا يتعلق بالموقف في كمبوتشيا . ولقد حددت القرارات التي اعتمدت في الدورتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين المبادىء الأساسية للتوصل الى تسوية سلمية في كمبوتشيا . ومما يؤسف له أننا لم نقترب الآن من التسوية أكثر مما كان عليه الحال منذ عامين .

١٧٩ ـ ان كمبوتشيا الآن ، كما كانت حينئذ ، بلد محتل ، محكوم بنظام فرض من جانب قوات أجنبية مسلحة انتهاكا لمبدأ أساسي للميثاق ينص على أن جميع أعضاء المنظمة سوف يمتنعون عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة . وطالما ظلت القوات الأجنبية في كمبوتشيا ، لن تتاح لشعب ذلك البلد الفرصة لاختيار حكومته في ظروف خالية من الضغط أو التدخل الخارجي . وطالما ظلت هذه القوة هناك ، سوف يظل احتمال زيادة تورط الدول العظمى في المنطقة قائما ، وسوف تتعرض احتمالات الاستقرار الاقليمي للخطر وسوف تتعطل التنمية السلمية فيها .

١٨٠ ـ وهذا هو الذي حدا بنيوزيلندا لأن تدعم بلدان ربطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودها لتخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وللعمل في زيادة التعاون الاقليمي ، وتحقيق تسوية سياسية شاملة من شأنها تحقيق السلم والعون لشعب كمبوتشيا . ولهذا السبب ، نرحب أيضا بما قام به الأمين العام بدعوته لعقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا .

١٨١ ـ لقد كان هدف ذلك المؤتمر الدولي هو تحقيق استقلال وسيادة كمبوتشيا في ظل حكومة ممثلة للشعب تضمن عدم تهديدها من جانب جيرانها ولا تهدد هي جيرانها . ولقد تابع المؤتمر مهمته الشاقة بواقعية تقترن بالمرونة . ولقد دعا الاعلان ، الذي اقرته نيوزيلندا تماما ، الى عقد مفاوضات بشأن عناصر التسوية السياسية الشاملة . ولم يلجأ الى املاء شروط تسوية نهاية ، وانما الى تهيئة اطار للمفاوضات . كما اعترف بالمصالح الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة ، وخصوصا في تأكيده مجددا على الهدف المتوخى وهو أن تكون كمبوتشيا محايدة وغير منحازة ، لا تشكل تهديدا لجيرانها .

١٨٢ ـ لقد طال انتظار هذه التسوية . ان الحرب التي تدور رحاها في كمبوتشيا لا تخدم مصالح أحد ، ولا تخدم مصالح شعب كمبوتشيا ، الذي خرب وطنه واغفلت حقوقه ورفاهيته بكل قسوة من جانب حكومات متعاقبة . كما انها لا تخدم مصالح تلك البلدان التي هرب اليها اللاجئون الكمبوتشيون للتخلص من الصراع الذي يدور في بلدهم ، وبالقطع فانها لن تخدم مصالح فييت نام التي نجد أن مواردها قد خصصت لأغراض بعيدة عن التقدم السلمي والتنمية الاقتصادية . ان المجتمع الدولي له نفس مصلحة بلدان المنطقة في استعادة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

١٨٣ ـ ان نيوزيلندا سوف تستمر في دعم الجهود الرامية الى التوصل الى صيغة عملية للسلم والاستقرار في كمبوتشيا . وسوف يتحقق ذلك اذا ما كانت جميع الأطراف على استعداد للتفاوض بنية صادقة على أساس من الالتزام بدعم مبادىء الميثاق واتباع الحوار الذي يستهدف التوفيق بين مصالح جميع الأطراف المعنية . ان نيوزيلندا ، كما قال وزير خارجية بلادي في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، تدرك تمام الادراك ان عملية ضمان تسوية سلمية سوف تكون طويلة وشاقة . ان التسوية لن تتحقق بين ليلة وضحاها . ومع ذلك ، فان ما نتوقعه هو الانطلاق نحو البداية ، وأعراب جميع الأطراف عن التزامها الصادق باتباع طريق التفاوض المتسم بالواقعية والصبر .

١٨٤ ـ ان مشروع القرار المعروض علينا ، والذي شاركت نيوزيلندا في تقديمه يهيء فرصة للقيام بهذا اعتمادا على نتائج المؤتمر الدولي ، وهو يؤكد مجددا أن شعب كمبوتشيا له الحقوق والحماية التي لكل الدول بمقتضى الميثاق . وهو يدعو مرة اخرى الى انسحاب القوات الأجنبية ويعيد تأكيد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بحرية ودون تدخل خارجي . وهو باقراره انشاء الاجهزة اللازمة

Digitized by UNOG Library

لمتابعة البحث عن تسوية سلمية ، يحث كل الدول المعنية على الاشتراك في المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه التسوية . ان مشروع القرار يهيىء بهذا اطارا لاستمرار الجهود لتحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا وهو يستحق دعمنا جميعا .

١٨٥ ـ **السيد باليتا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :** للعام الثالث على التوالي ، تبحث الجمعية العامة بندا مدرجا في جدول أعمالها تحت عنوان « الحالة في كمبوتشيا » ، والتي تشكل أحد المشكلات المشتعلة الخطيرة الدولية اليوم . وقد أوضح وفد البانيا موقف حكومة بلاده خلال المناقشات التي دارت في السنتين الماضيتين حول مسألة كمبوتشيا . ان تحليلنا للموقف في كمبوتشيا وفي منطقة جنوب شرق آسيا ، وآراءنا فيما يتعلق بالعوامل التي أدت الى تلك الحالة ، والتي تحول دون أية تسوية للمشكلة مازالت كما هي . وبالتالي فانني لا أعتزم أن أكرر تحليلنا بالتفصيل ، ولكنني أود فقط أن أقتصر على تناول بعض نواحي المشكلة واعادة تأكيد موقفنا القائم على المبدأ .

١٨٦ ـ ونعتقد ان الحالة المتوترة في كمبوتشيا وآثارها الضارة بالنسبة لكل منطقة جنوب شرق آسيا ، وبالنسبة للسلم والأمن بصفة عامة ، تعد تأكيدا للنتيجة التي استخلصناها من حالات عديدة وهي ، أنه عندما تنشب أزمة خطيرة أو بؤرة توتر ساخنة نجد خلفها يد الدولتين الامبرياليين العظميين عن طريق تدخلها المباشر أو مناوراتها ومؤامراتها . وكما قلنا من قبل نعتقد ان جذور الموقف القائم حاليا في كمبوتشيا تتجاوز احداث نهاية عام ١٩٧٨ .

١٨٧ ـ ان الأزمة الوطنية التي المت بشعب كمبوتشيا هي نتيجة لسلسلة طويلة من الأحداث المأساوية التي سببها اعداء كثيرون : هم الدولتان الامبرياليتان العظميان من الخارج والقوى الرجعية في الداخل . ولقد بدأت المأساة التي تحملها شعب كمبوتشيا خلال العقد الماضي بعدوان الامبريالية الأمريكية على كمبوتشيا المسالمة . ان الاحتلال العسكري والعمليات الحربية التي دبرتها الامبريالية الامريكية في أراضي كمبوتشيا قد انزلت بشعب ذلك البلد دمارا عظيما . ولقد راح شعب كمبوتشيا بعد ذلك ضحية لمؤامرات الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات والصينيين وحينما حارب الشعب الكمبوتشي من أجل تحرره الوطني ، أيد الاتحاد السوفياتي نظام لون نول الدموي ، عميل الامبريالية الأمريكية وبعد تحرير كمبوتشيا ، سارعت الصين الى استخدام نظام بول بوت ، وهو جلاد آخر لارتكاب المذابح ضد الشعب واستخدام ذلك البلد من اجل تحقيق اطماع سياسة بكين الامبريالية .

١٨٨ ـ واليوم ، فان كمبوتشيا وكل منطقة الهند الصينية لا تزال منطقة توتر حيث تتشابك أطماع الهيمنة ومخططات التوسع للدولتين العظميين الامبراليتين . ومازال شعب كمبوتشيا ضحية للتنافس بين الصين ، والولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي ، الذين يسعون الى توسيع نطاق نفوذهم في جنوب شرقي آسيا ومنع شعب كمبوتشيا من حل مسكلاته وفقا لارادته . ان قوى الامبريالية العظمى تلجأ الى كل وسائل الدعاية لتبرير جرائمها ضد شعب كمبوتشيا ولكي تتنصل من المسؤولية التي تتحملها ازاء الموقف الذي أوجدته في ذلك البلد .

١٨٩ ـ ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين ، والاتحاد السوفياتي ، تذرف دموع التماسيح على معاناة شعب كمبوتشيا ، وقد نصب كل منها نفسه مدافعا عن حقوق ذلك الشعب وراح يتهم الآخرين بأنهم المذنبون الوحيدون . ولكن كل الحقائق تظهر أن الامبراليين الأمريكيين والامبرياليين الاشتراكيين والسوفيات مازالوا المسؤولين عن الموقف الخطير الناشىء في كمبوتشيا وانهم ألد أعداء شعب ذلك البلد واستقلاله الوطني .

١٩٠ ـ ان الولايات المتحدة الأمريكية ، التي احتلت كمبوتشيا بقسوة وخربتها منذ وقت ليس ببعيد وواصلت العمل على اعادة سيطرتها على ذلك البلد لا تستطيع أن تخدع أحدا حينما تدعي أنها تدافع عن شعب كمبوتشيا وتلقي المواعظ حول احترام مبادىء القانون الدولي .

١٩١ ـ ان الصين ، التي شجعت زمرة بول بوت وساعدتها واستخدمتها في ارتكاب المذابح ضد شعب بلدها ، تعمل اليوم ، مع الولايات المتحدة الامريكية ، لانقاذ بقايا ذلك النظام وتحويل كمبوتشيا الى رأس جسر لتوسعاتها في جنوب شرقي آسيا .

١٩٢ ـ وان الاتحاد السوفياتي ، الذي يزعم أنه أفضل صديق لشعوب الهند الصينية ، يتظاهر بأنه يساعد شعب كمبوتشيا ، في حين أنه ، في الواقع ، يتصرف بنفس طريقة الصين والولايات المتحدة الامريكية ، ولنفس اهدافها ، ويسعى الى نفس أهداف التوسع والهيمنة .

١٩٣ ـ ان المناقشة الحالية للحالة في كمبوتشيا تجري في وقت نجد فيه أن الموقف الدولي ، بصفة عامة ، قد أصبح أكثر توترا وأكثر تعقيدا . ان الافتقار الى احراز تقدم لايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا هو تعبير عن الموقف الدولي المتردي ، وهو عامل يسهم في زيادة التوتر ، خاصة في منطقة جنوب شرقي آسيا . وليس هناك من شك في أن من يعنيه حل هذا الموقف هو شعب كمبوتشا . ولكن ، لست في حاجة الى القول بأن جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية والبلدان التقدمية تأمل في امكانية ايجاد تسوية عادلة لمشكلة كمبوتشيا ، وفقا لحقوق السيادة الوطنية غير القابلة للتصرف والمصالح المشروعة لشعب ذلك البلد .

١٩٤ ـ ان الشعب الألباني ، وهو صديق مخلص للشعب الكمبوتشي وسائر شعوب الهند الصينية ، يأمل في اعادة الاستقرار والسلام الى ذلك الجزء من العالم ، حتى تتمكن جميع شعوب المنطقة ، التي عانت طويلا خلال سنوات الكفاح من اجل التحرر ، من أن تكرس جهودها كلية لدعم الحرية والاستقلال الوطني في بلدانها ، ولتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٩٥ ـ اننا نعتقد أن مصلحة شعب كمبوتشيا وجيرانه تتطلب ضرورة شجب سياسة العدوان والهيمنة والتوسع ، التي تمارسها الدول العظمى الامبريالية ضد كمبوتشيا . ومن المهم قبل كل شيء ان تعارض شعوب وبلدان المنطقة بشدة المخططات والمناورات الخطيرة للدول العظمى ، من أجل خلق مناخ ملائم لتسوية المشكلات القائمة .

١٩٦ ـ لقد شجبت جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية بشدة كل التدخلات الامبريالية ، التي تعود بالضرر على كمبوتشيا والهند الصينية . ومن الضروري أن يتوقف كل تدخل من جانب الدول العظمى الامبريالية ، حتى نضع مشكلة كمبوتشيا على طريق الحل . ان شعب كمبوتشيا ـ شأنه شأن جميع الشعوب الأخرى ـ له حقه غير القابل للتصرف والذي لا ينازع في أن يعيش في حرية واستقلال ، وفي تقرير مصيره وفقا لأمانيه الوطنية . ان جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية قد دعمت دائما حق شعب كمبوتشيا وسائر شعوب الهند الصينية ، في العيش في استقلال وحرية ، ان البانيا تؤيد احترام سيادة كمبوتشيا الكاملة وسلامتها الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

ونحن نعارض كل تدخل أجنبي ـ مهما كان مصدره ـ في الشؤون الداخلية لذلك البلد . فما من دولة لها الحق في أن تنتهك سيادة كمبوتشيا ، وما من احد له الحق في أن يملي على شعب كمبوتشيا نوع النظام أو الحكومة اللذين ينبغي أن يختارهما وأي طريق للتنمية ينبغي ان يسلك . ان لشعب كمبوتشيا وحده ان يختار طريقه والنظام الذي يريده ، وفقا لأمانيه ، ووفقا لاتجاهه الوطني ، وليس وفقا لنماذج أو مخططات تقدم اليه من الخارج . ليس لأحد أن يملي عليه كيف ينظم حياته السياسية والاقتصادية .

١٩٧ ـ ان وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد انه يرى أن أي اتجاه يهدف الى فرض حلول على شعب كمبوتشيا ، لا تتفق مع مصالحه الوطنية وحقوقه ، على أساس مقررات تتخذ دون رغبته الحرة ، هو اتجاه غير مقبول ، لأنه يشكل انتهاكا لحق ذلك الشعب غير القابل للتصرف من تقرير المصير ، ولأنه يتعارض مع كل مبادىء ومعايير القانون الدولي ، ولأنه سوف يزيد من خطورة الموقف ، ويزيد من خطر اندلاع جديد لمواجهات في المنطقة المحيطة بكمبوتشيا . ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لأية محاولة تهدف الى أن تفرض على شعب كمبوتشيا حلولا لا تأخذ في الاعتبار الحاجة الى الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الاقليمية ، أو الى منع ذلك الشعب من أن يستعيد كل حقوقه وأن يمارس سيادته الوطنية بحرية دون تدخل أجنبي .

١٩٨ ـ **السيد كريشنامورثي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان موضوعات قليلة قد أثارت في السنوات الأخيرة ، مثل هذا النقاش المستفيض والجدل العقيم اللذين أثارتهما الحالة في كمبوتشيا في هذه القاعات . ومن الواضح أنه بينما أبدت معظم بلدان المنطقة رغبتها في الدخول في تبادل هادف للآراء وحوار مثمر ، تتحمل دول وقوى خارجة عن المنطقة مسؤولية خلق جو الاتهامات المتبادلة والجدل العقيم ، الذي يضر بالمنطقة .

١٩٩ ـ لقد تابعت الهند باهتمام بالغ التطورات في جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك كمبوتشيا ، لقد كانت لنا علاقات ودية مع بلدان تلك المنطقة تقوم على روابط ثقافية ، واجتماعية ، وفكرية ولغوية وثيقة ، تطورت عبر القرون . وقد تعاطفنا مع شعوب تلك المنطقة وأيدناها في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال . لقد سعت الهند ، مع تلك الشعوب ، الى أن يكون للبلدان الناشئة في آسيا وفي القارات الأخرى صوت مستقل في الشؤون الدولية ولخلق الظروف الملائمة لتحقيق تطلعاتها الوطنية بعيدا عن أي تدخل خارجي أو سيطرة . وقد تابعت الهند حكومة وشعبا أيضا ، باعجاب عميق ، تقدم الكفاح البطولي لشعوب الهند الصينية ضد قوى الامبريالية والتدخل الأجنبي . وبعد هزيمة تلك القوى كان من الطبيعي أن تأمل في أن تتحرك دول الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا نحو مرحلة من اعادة التعمير والتنمية الاقتصادية ، في جو من السلم ، والاستقرار ، والصداقة والتعاون .

٢٠٠ ـ ان الأحداث الأخيرة ، التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين في المنطقة ـ وهي منطقة مجاورة لنا ـ لابد وأن تسبب لنا قلقا عميقا . اننا لا ننوي هنا أن نسرد الجرائم الوحشية والبربرية التي ارتكبها النظام السابق في كمبوتشيا ضد شعبها البريء الأعزل . وقد سنحت لوفد بلادي الفرصة في الجمعية العامة وكذلك خلال المرحلة الأولى لمناقشة مسألة كمبوتشيا ،أي عند النظر في وثائق تفويض ما يسمى كمبوتشيا الديمقراطية ، كي يشير الى ما نعتبره قلبا شاذا لمبادىء الميثاق يمثله اعتراف الأمم المتحدة المستمر بهذا النظام البالي الذي رفضه شعب كمبوتشيا منذ زمن طويل واحتلال ذلك النظام لمقعد كمبوتشيا في الجمعية العامة . اننا نعتقد أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي التي يجب أن تمثل في الجمعية العامة . والواقع أن ممثل تلك الحكومة هو الذي يجب أن يشترك في المناقشة وفي تبادل وجهات النظر .

٢٠١ ـ وفي تناول مسألة كمبوتشيا ، يوجد لدى وفد بلادي شاغلان : وشاغلنا الأول ، هو تخفيف الآثار الواقعة على شعب كمبوتشيا والناجمة عن الحالة الخطيرة التي خلقتها الطريقة المتعمدة والمخططة من قبل نظام بول بوت الكريه . ان شعب كمبوتشيا يبدأ الآن فقط في الخروج من الابادة الكاملة التي ارتكبها ضده ذلك النظام خلال الفترة الوجيزة التي نشر فيها السعار في ذلك البلد .

٢٠٢ ـ والحقيقة أنه لم يستعيد قواه تماما بعد الكارثة والحرمان الذي طالما عاناه خلال كفاح شعوب الهند الصينية من أجل التحرر الوطني والاستقلال والسيادة . وقد بدأ شعب كمبوتشيا حاليا ، في ظل كمبوتشيا الشعبية وبمساعدة المجتمع الدولي ، جهدا ضخما للتعمير الاقتصادي والاجتماعي . ان احتمالات انتشار المجاعة والمرض قد انخفضت ، وان عملية تثبيت الاستقرار وزيادة رفاهية الجماهير تنطلق من قاعدة ثابتة . وقد حظيت هذه الجهود من جانب حكومة كمبوتشيا بدعم المجتمع الدولي وتعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في كمبوتشيا .

٢٠٣ ـ وقد واصلت حكومة الهند جهودها الثنائية لتحسين الحالة في كمبوتشيا رغم مشاكلنا واحتياجاتنا الملحة . وكما تم الاتفاق خلال زيارة قام بها الى نيودلهي هذا العام وفد من حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ستزور بعثة هندية كمبوتشيا في المستقبل القريب بغية توسيع التعاون من أجل التعمير في ذلك البلد .

٢٠٤ ـ وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن الارتياح العميق لأنه رغم الصعوبات الخطيرة التي فرضتها الأوضاع السياسية والعسكرية فان جهود الاغاثة الدولية كانت ناجحة في التغلب الى حد كبير على ظروف الجوع وسوء التغذية والمرض ؛ الا انه ذكر انه مازالت هناك صعوبات . وهنا نود أن نشيد بالجهود التي اضطلعت بها الوكالات داخل منظمة الأمم المتحدة والكثير من المنظمات غير الحكومية التي عملت بكل كفاءة من أجل الاضطلاع بمهمتها حتى تنقل شعبها بأكمله من البؤس والفاقة الى اليسير من الأمل والأمان .

٢٠٥ ـ وبالاضافة الى الشاغل الانساني توجد مسألة التوتر الذي يسود حاليا جنوب شرقي آسيا وارتباطه بالحالة في كمبوتشيا . ولقد أعلنا بوضوح في الماضي ، ونكرر الآن ، ان حكومة الهند تعارض تواجد القوات الأجنبية أو القواعد الأجنبية في أية دولة . ونحن لا نجهل قلق بلدان جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك مخاوف جيراننا من اعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بالنسبة لتأثير التطورات في المنطقة على أمنها . ونحن مقتنعون أن التسوية السياسية السلمية يجب أن تقوم على مبادىء عدم جواز استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة . وفي الوقت ذاته ، من الضروري أن تدرك كل الدول أن أي موقف يسعى الى قلب عملية التطبيع داخل كمبوتشيا واعادة الأوضاع السابقة في كمبوتشيا ، لن يكون مجديا على الاطلاق . ومن الصعب ، ان لم يكن من المستحيل التفكير في احتمال سماح شعب كمبوتشيا لمضطهديه المتعنتين أن يعودوا ليفرضوا عليه حكما ارهابيا جديدا .

Digitized by UNOG Library

٢٠٦ ـ أود أو أذكر هنا أن زعيما سابقا لكمبوتشيا أعرب عندما تحدث في سنغافورة في الشهر الماضي ، عن خوفه من أن « يدينه » شعبه لانضمامه الى مجموعة بول بوت ذات السمعة السيئة ولتعاونه معها . وأن هذا التعاون سيكون بمثابة « التعاون مع قتلة شعب كمبوتشيا » ومع ذلك فمن الغريب أن يقوم المجتمع الدولي بمواصلة مشاهدة مسرحية تلعب فيها مجموعات اجنبية دورها دون أية صلة بالاوضاع الحقيقية داخل البلاد ، ودون أخذ تطلعات شعب كمبوتشيا ورغباته في الاعتبار .

٢٠٧ ـ ومنذ بداية الخمسينات والهند تقدم دعمها ومساعدتها في السعي من أجل تسوية سلمية لمشاكل المنطقة . ونشير في هذا الصدد الى أنه بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية ، تشرفت الهند برئاسة لجنة المراقبة الدولية التي انشئت في دول الهند الصينية الثلاث . ان حكومة الهند مازالت مستعدة لتأييد أي عمل بناء يؤدي الى تخفيف التوتر والى حل سياسي سليم . اننا نؤمن ، مع ذلك ، بأن المنهج الوارد في قرارات الجمعية العامة التي اعتمدت في العامين الماضيين ، لا يتجه نحو هذه الغاية . ولهذا السبب ، امتنعت الهند عن التصويت على تلك القرارات . وذلك أيضا هو السبب الذي جعل الهند لا تشترك في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٢٠٨ ـ ومن المقبول بصفة عامة الآن ، أنه لا يمكن تأمين السلم والاستقرار في المنطقة الا من خلال حل سياسي شامل . ويتضح هذا من حقيقة أنه قد امكن تحقيق توافق في الرأي في مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ . ويعد هذا التوافق في الرأي الذي تجسد في اعلان نيودلهي ، عن اقتناع وزراء الخارجية : « بالحاجة الملحة لتخفيض تصعيد هذه التوترات من خلال تسوية سياسية شاملة تضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وبالتالي تضمن الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية » [انظر *A/36/116*] وقد تم تأييد هذا الموقف أيضا في مؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث الذي عقد مؤخرا في ملبورن . ان الحوار بين دول المنطقة في جو من الثقة أمر لا غنى عنه . ولقد أدى تورط وتدخل دول من خارج المنطقة الى تفاقم التوتر ولذا يجب ان يختفي هذا التدخل .

٢٠٩ ـ اننا مقتنعون أنه رغم الاختلاف في المناهج وفي المواقف ، فان بلدان المنطقة نفسها تعترف بوضوح بأن الحوار السياسي فيما بينها في اطار مثل الاطار الذي حدده مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي امر اساسي ضروري للتوصل الى تسوية سلمية شاملة لمشاكل المنطقة . اننا ندرك أن هنالك اتصالات مستمرة فيما بينها ، ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات وأن تتطور للمصلحة المتبادلة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يشجع بدلا من أن يعرقل هذه الاتصالات . لقد كنا نأمل أن تشجع الجمعية العامة هذا الحوار . وحتى لو لم يكن ذلك في مقدرة الجمعية العامة حاليا ويبدو مع الأسف أن هذا هو الحال ـ فمازالت آمالنا معقودة على أنه مهما فعلت الجمعية العامة فان ذلك لن يعرقل الطريق أمام محاولات أخرى في هذا الاتجاه .

٢١٠ ـ **السيد فونسكا** (سري لانكا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان وفد بلادي الذي يأخذ الكلمة متأخرا في هذه المناقشة يدرك حقيقة ان هذا البند ، كما تبين من المناقشات التي دارت حتى الآن وحقوق الرد التي تمت خلال المناقشة الحالية مسألة موضع جدل . وكما ذكر الأمين العام في تقريره ، فإنه رغم الجهود المبذولة على مستويات مختلفة ، من المؤسف أنه لم يتم التمكن حتى الآن من سد الهوّة القائمة بين الرأيين اللذين تتمسك بهما الأطراف والدول المعنية ، ومازلنا ننتظر احراز تقدم حقيقي نحو تحقيق تسوية سلمية للمشكلة . ولقد تأكد هذا خلال المناقشة الجارية .

٢١١ ـ في هذه الظروف ، سوف يمتنع وفد بلادي عن تكرار مستفيض أو سرد طويل للتاريخ لأن ذلك سوف يعيد فتح جراح قديمة وسيجعل مهمتنا أكثر صعوبة . ومع ذلك ، ولكي يكون بياننا واضحا سوف أسجل باختصار لماذا صوّتنا مؤيدين للقرار ٦/٣٥ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، والسبب هو ان الحكومة الشرعية قد أسقطت بواسطة قوات أجنبية ونصبت ادارة جديدة مازالت تحتفظ بالسلطة مدعمة بالوجود المستمر للقوات الأجنبية . وقد كان هذا هو الموقف في نهاية عام ١٩٧٩ ، ومازال الأمر على ما هو عليه اليوم .

٢١٢ ـ لقد أيدنا مشروع القرار ٦/٣٥ ، الذي دعا الى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨١ ، لأن مثل هذا المؤتمر ، الذي تشترك فيه كل الأطراف المتنازعة في كمبوتشيا والأطراف الأخرى المعنية ، يرمي الى ايجاد تسوية سياسية شاملة .لا ان المؤتمر كان من واجبه التفاوض من أجل التوصل الى اتفاق بشأن سبع مسائل ، بين أمور أخرى . وكانت هذه المسائل هي : انسحاب القوات الأجنبية في اطار زمني محدد ، اتخاذ التدابير التي تضمن القانون والنظام واحترام حقوق الانسان الأساسية ، عدم تدخل دول خارجية في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ؛ اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ ووضع ضمانات ضد تدخل القوات الأجنبية ؛ وضمانات لاحترام سيادة ، واستقلال كمبوتشيا ووحدة الأراضي وسلامتها الاقليمية من أجل كمبوتشيا مستقلة وذات سيادة لا تكون مصدر تهديد لجيرانها .

٢١٣ ـ لقد كنا ، ومازلنا نعتقد ، أن التركيز على الأمم المتحدة ومشاركتها فيما ذكرته آنفا من شأنه أن يساعد في ايجاد الحل الذي ننشده جميعا لمشكلة كمبوتشيا .

٢١٤ ـ قد يقول البعض ان المؤتمر الذي انعقد في تموز/يوليه من هذا العام لم يحقق نجاحا كاملا . ومع ذلك فان المؤتمر قد أثار مستوى من المشاركة تجاوز ذلك الذي توقعه أولئك الذين انتقدوا ذلك المنهج ولقد تم الاعراب ان هذا الرأي المخالف بقوة خلال المناقشة الحالية . وقد اشتركت حكومة سري لانكا في ذلك المؤتمر لأننا صوّتنا مؤيدين للقرار ٦/٣٥ ، وبعد دراسة عميقة . لقد فعلنا ذلك لأن كمبوتشيا بلد يقع في منطقتنا الآسيوية ، واعتقدنا أنه من واجبنا أن نسهم بقدر ما نستطيع في ايجاد حل .وقد وضعنا أيضا ثقتنا في مشاركة الأمم المتحدة في كافة المراحل الحاسمة ـ وهي بالتحديد ، وقف اطلاق النار ، انسحاب القوات الأجنبية ، فرض القانون والنظام ، والانتخابات التالية لذلك ، والضمانات التي يقدمها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وتقدمها الدول المجاورة كذلك .

٢١٥ ـ لقد تحثت عن الأهمية التي نوليها لاشتراك الأمم المتحدة . ان هذا الاشتراك قد تم بالفعل من خلال دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والخدمات الجليلة التي قدمتها ، وهو جهد تمت الاشادة به ، وحظي بتأييد العديد من الدول . ويعرب وفد بلادي عن تقديره دون تحفظ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللدول التي ساهمت بهذا السخاء .

Digitized by UNOG Library

٢١٦ ـ لقد أيدنا القرار وانضممنا الى اللجنة المخصصة لأن المؤتمر قد دعا في اعماله واعلانه وقراره الى مشاركة الأطراف المتنازعة وغيرها من الدول المعنية والى الحوار فيما بينها . ان تلك المشاركة لم تتحقق بعد ، ولكننا نناشد مرة أخرى أولئك الذي رفضوا الاشتراك بالانضمام الينا في هذا الجهد لأننا من جانبنا لا يمكن أن نفكر في امكانية نجاح هذا الجهد دون مشاركتهم .

٢١٧ ـ ومن هنا أيضا يجب أن نقول أن الوضع القائم أي الادعاءات المتعارضة بشأن ولاء شعب كمبوتشيا من إدارة تدعمها قوات أجنبية ، من ناحية ، وحكومة فقدت بعض ذلك الولاء ، من ناحية أخرى ـ لا يمكن أن يستمر . واننا كعضو في اللجنة المخصصة مازلنا نأمل أن يجد هذا النداء آذانا صاغية .

٢١٨ ـ ومن هذا السياق نؤيد مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 .

٢١٩ ـ **السيد كامندا وا كامندا** (زائير)(**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعبر عن تقديرنا للأمين العام لوضوح تقريره الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، وللجهود التي بذلها بغية تنفيذ قراري الجمعية العامة ٣٤/٢٢ و ٣٥/٦ ولجهوده ، وبصفة خاصة في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٢٢٠ ـ وخلال السنوات الثلاث الأخيرة واجهنا الموقف الذي نشأ في كمبوتشيا على أثر الانتهاك الصارخ المعروف والثالث للمبادىء الأساسية للميثاق وللقانون الدولي . ولسنا بحاجة الى أن نكرر هنا الحجج التي قدمناها من قبل لكي تظهر عدم سلامة بعض البلدان التي حاولت تبرير ذلك الانتهاك لمبادىء الميثاق والقانون الدولي .

٢٢١ ـ وقد اعتمدت الجميعة العامة في دورتها الخامسة والثلاثين لقرار ٣٥/٦ ، الذي يهدف الى المساعدة على تسوية مشكلة كمبوتشيا . وقد بدا لنا ذلك القرار ، الذي يشير الى ما ورد في القرار ٣٤/٢٢ ، تعبيراً عما تراه الغالبية الكبرى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ضرورة التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا من أجل اقامة السلم الدائم في جنوب شرقي آسيا . ولقد وضع ذلك القرار الشروط المبدئية الملائمة لتسوية شاملة ألا وهي : الانسحاب التام للقوات الأجنبية من كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ وضع التدابير التي تتخذ من قبل الأمم المتحدة لضمان القانون والنظام واحترام المبادىء الأساسية لحقوق الانسان في كمبوتشيا ؛ التدابير التي لابد أن تتخذها الأمم المتحدة لضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا من جانب دول خارجية ؛ تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة في كمبوتشيا ؛ وضع ضمانات ضد تدخل أية قوات أجنبية في كمبوتشيا ؛ ضمانات احترام سيادة كمبوتشيا واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وأخيرا الضمانات بألا تكون كمبوتشيا المستقلة ذات السيادة مصدر تهديد لجيرانها .

٢٢٢ ـ لكن رغم الجهود التي بذلت ، والتي تم الاعتراف بها في تقرير الأمين العام ، لم يكن من الممكن حتى الآن ان نتوصل الى تقريب مواقف الأطراف والدول المعنية ولم يتم احراز أي تقدم حقيقي نحو تحقيق حل سلمي للمسألة . وقصارى القول ، يبدو ان كل الاطراف المعنية والمهتمة بالأمر لم تر ضرورة لتقديم مساهماتها من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على الرغم من ان لنا كل الحق في ان نتوقع ان تسفر المشاورات التي جرت بين بلدان المنطقة وكذلك مع بلدان أخرى عن إخراجنا من هذا المأزق الذي وجدنا انفسنا فيه منذ بداية الأزمة .

٢٢٣ ـ وعندما ندرس تقرير الأمين العام بدقة يبدو ان الصعوبة الرئيسية التي تواجهنا هي أن نتوصل الى تقريب المواقف الثابتة للاطراف والدول المعنية بغية التوصل الى حل سلمي لهذه المسألة . لقد واجهنا صعوبة رئيسية تتمثل كما ذكر تقرير الأمين العام في « رأب الصدع الموجود بين الآراء التي يتمسك بها كل من الاطراف والدول المعنية ... لتحقيق حل سلمي للمشكلة » [**انظر A/36/583 ، الفقرة ١١**] .

٢٢٤ ـ لذا يتبادر الى الذهن عدة تساؤلات : كيف لم نتمكن من النجاح في تقريب مواقف الدول والاطراف المعنية ـ التي هي اعضاء في الأمم المتحدة ـ مبادىء الميثاق التي تمت الاشارة اليها في القرارين ٣٤/٢٢ ، ٣٥/٦ ، مادامت اعادة تأكيد التزام جميع الأطراف وجميع الدول المعنية بهذه المبادىء ، وإن كانت معروفة للجميع ، تعتبر خطوة كبرى في سبيل السعي الى الوسائل أو الكيفيات العملية أو التفاوض بشأنها بهدف استعادة السلم لتلك المنطقة وتمكين دول جنوب شرقي آسيا ، من خلال التسوية السياسية الشاملة التي سيتم ايجادها من ان تجعل من منطقتها ـ التي عانت من الحرب والتعذيب لمدة ثلاثين عاما ـ منطقة سلم ، وحرية ، وبلاشك منطقة حياد ؟

٢٢٥ ـ وكيف يمكن الا يتم النجاح في التوصل الى التقريب بين مواقف الاطراف بشأن المصالح المشروعة لجميع بلدان تلك المنطقة ؟ فهل نواجه برفض بديهي لأي حل سلمي للقضية من قبل اولئك الذين يمنعون التقريب بين مواقف الاطراف والدول المعنية ؟ واذا ما رفض الحل سلمي ، فما هو الحل الآخر المقترح الذي يتفق ومبادىء الميثاق والقانون الدولي ؟ هل المسألة هنا هي مسألة المبادىء أو ترجمة هذه المبادىء ؟

٢٢٦ ـ هذه كلها أسئلة مزعجة تؤدي بنا الى ان نكتشف ان الهوة بين المبادىء التي نؤمن بها جميعا والمتطلبات السياسية ومصالح الدول ، التي تمليها اعتبارات انانية ومصالح قصيرة الأجل ، تصبح بصورة متزايدة سببا لانهيار النمو المنسجم للعلاقات الدولية ، ومصدر للكآبة والتوتر في العالم . ان المبادىء ـ التي هي سبب ومصدر السلوك الفردي والاجتماعي ودليله ، والتي هي بمثابة مقترحات تستخدم كأساس للمنطق والاستنتاج ، وقاعدة أساسية للسلوك المعنوي أو الاجتماعي ، وباختصار ، هي الجوهر الذي ينبع منه كل شيء آخر ـ وقد وضعت لمنع الانحرافات التي قد تكون ضارة بالتطور المنسجم للانسان والمجتمع ، ولكن يبدو اليوم انه ما من احد يحترم او يدافع عن هذه المبادىء ، وهو يركن الى الانحرافات التي تنبع من الاثارة التي تصاحب عدم التعقل والافراط ، والمصالح الانانية ، وما الى ذلك . وقصارى القول يبدو ان هذه المبادىء مزعجة . ولكن مزعجة لمن ؟

٢٢٧ ـ هنا ترى ازمة حضارتنا بكل وضوحها وتجردها وتعقدها غير العادي تلك الازمة التي هي في الحقيقة ازمة الانسانية ايضا . وعندما نكون جميعا قد ضحينا بالمبادىء على مذبح المصالح الانانية ، والرغبة في القوة والسيطرة ، وعلى مذبح الايديولوجية والهذيان ، أفلا يقودنا الافتقار الى التفكير والوفرة في الاوهام السياسية الى المآسي والكوارث ؟ كيف نجحنا في ان ننسى اليوم ان الحرب العالمية الأولى قد انبثقت من اصطدام الدول الأمم .

٢٢٨ ـ ما هي اذن هذه الحتميات الجديدة ، التي لها جاذبية أقوى من بقاء الانسانية ، وأقوى من السلم والحرية والمساواة بين

Digitized by UNOG Library

الشعوب حتى تحل محل المبادىء التي قامت على اساسها الأمم المتحدة وكذلك التعاون والقانون الدولي بوصفها مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الشعوب والدول المتحضرة وتحكم في الفكر وتراقبه أو بمعنى آخر تضع النظريات وتنتج الكلمات ؟ أليس من الحيوي بل من الواضح انه ينبغي الا تخدع السياسة التي تجسد أكثر التطلعات شرعية للشعوب وللانسان نفسها ، ولا تخدع أولئك الذين تجسد آمالهم ؟

٢٢٩ ـ هناك اذن مفارقة رهيبة بين المبادىء المعترف بها من حيث السلوك في العلاقات الدولية والمصالح الانانية للدول سواء سياسية أم ايديولوجية ، وكذلك بين القيم القائمة على المبدأ والرغبات السيادية . وجميع الخطب التي قدمت انطلاقا من هذه المفارقة تجعل المصلحة أكثر أهمية من هذه المبادىء أو غريبة عنها أو تجعل الانسان نفسه غريبا عن المبادىء التي وضعها من أجل تنظيم افضل للعلاقات في مجتمعه .

٢٣٠ ـ ان الأمين العام يجذب انتباهنا بحق في تقريره ، الى حقيقة ان الحل النهائي للمشكلة يجب ان يمر من خلال تسوية شاملة عادلة ودائمة للمسائل السياسية والعسكرية المثارة ، وان أي حل لابد وان يقوم على اساس المبادىء الاساسية الواردة في الميثاق والى الموضوعات التي اعربت الجمعية العامة عن رأيها بالنسبة لها في عدة مناسبات ، وبصفة خاصة : احترام سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ؛ وعدم استخدام القوة واحترام حق الشعوب في تقرير المصير ؛ والمبادىء الاساسية لحقوق الانسان .

٢٣١ ـ ان هذا الاهتمام العادل والمشروع الذي يشاطره جميع اولئك الذين يكرسون انفسهم لقضية السلم ، واولئك الذين يؤمنون بفضائل التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة السياية ـ الاجتماعية المختلفة ، ومن قبل جميع اولئك الذي يعتقدون ان الاحترام المطلق للهوية الثقافية ، والاختيارات السياسية ، واستقلال الحكم ، الذي نطلق عليه الاستقلال السياسي لأية دولة ، ليس بعقبة أمام التضامن والتعاون والتعايش السلمي بين الدول ، هو ما نجده في اعلان المؤتمر الدولي الخاص المعني بكمبوتشيا .

٢٣٢ ـ لهذا السبب ، سيصوت وفد زائر مؤيدا مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* ، الذي يحدد مبادىء حل سياسي شامل في كمبوتشيا من اجل إقامة سلم دائم في جنوب شرقي آسيا ؛ والذي يؤكد من جديد انه لا مفر بالنسبة لجميع الدول من ان تلتزم بشدة بمبادىء الميثاق ، والذي يطالب باحترام الاستقلال لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتسوية السلمية للخلافات ؛ والذي يقر ، أخيرا ، تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٢٣٣ ـ ما هو مصير دول مثل دولنا ، لا تملك وسائل تحقيق العدالة ، ولا الاسلحة اللازمة لمقاومة هجمات الاقوياء ، والتي تحمي مبادىء الميثاق والقانون الدولي بالضرورة استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية بل ووجودها ذاته كدولة ، في عالم لا يريد البعض فيه احترام تلك المبادىء لانها تقف في طريق تحقيق مخططاتها ومصالحها التي ترى انها ذات اهمية أولية بالنسبة لها ؟

٢٣٤ ـ لذلك ، فليس لدينا خيار آخر لكي نحمي رغبتنا في الحكم الذاتي وفي هويتنا الخاصة ، سوى أن نصبح رهينة لدولة ما كي نحمي انفسنا من الاخرى ، وهكذا نغذي الحلقة المفرغة لسباق التسلح باعطائه ذريعة جديدة هي الدفاع عن الآخرين ، ونقبل بذلك تقسيم العالم الى مجالات نفوذ . وهكذا تتقارب الاضاد كي تفرض على العالم تفوقها السياسي والثقافي ، أي التفوق الذاتي .

٢٣٥ ـ هذا هو العنصر الموضوعي الذي يخيف العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي يدفعها هذا الشأن مثلما في غيره الى المطالبة بانسحاب كل القوات الاجنبية واعادة تأكيد الالتزام بمبادىء الأمم المتحدة والقانون الدولي كخطوات مبدئية في البحث عن تسوية سياسية شاملة وسلم دائم .

٢٣٦ ـ وما لم يتم ذلك ، سوف يعطي المجتمع الدولي الانطباع السيء بأنه يساند الانتهاك الصارخ لمبادىء الأمم المتحدة والقانون الدولي . وبصفة خاصة الأحكام الواردة في إعلان مبادىء القانون الدولي التي تتناول علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

٢٣٧ ـ ولكن كيف يمكننا ان نتوقع من أمم وشعوب العالم التي تشعر بأنها مهددة في وجودها ، كدولة وحضارات وثقافات وشخصيات منفصلة ، بغياب وإنكار وعدم احترام مبادىء حقوق الانسان والعايش السلمي والميثاق ، ان تقر الاعمال المسلحة غير المشروعة ، والمغامرات التي تقوم بها دولة او نظام يسعى بشكل مباشر أو غير مباشر الى التوسع أو التفوق السياسي أو الايديولوجي أو الثقافي أو الاقتصادي؟

٢٣٨ ـ هذا بالنسبة لوفد زائير هو اساس المشكلة ، أو بعبارة اخرى فان الازمة السياسية وازمة القيم التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم والتي سيواجهها غدا أكثر فأكثر ما لم نقم بعمل لوقف هذه العملية ، ولكبح جماح التعبير عن طموحات التقدم المتأصلة في الطبيعة الانسانية ، ودون شك ، في المجتمعات التي يقيمها الأنسان ، أننا نخاطر بافكارنا دون مبالاة مفهوم قواعد القانون الدولي ذاته ، هذا ما يحدث ببطء ولكنه سيحدث بالتأكيد .

٢٣٩ ـ اما اذا كنا ندرك انه لابد لنا من ان نفعل شيئا لمصلحة البشرية والتعاون الوثيق بين الدول ، فلابد من البدء بالالتزام بالمبادىء المتضمنة في القرارين ٢٢/٣٤ ، ٦/٤٥ ، ومشروع القرار *A/36/583* . وهذا ما سيفعله وفد زائير .

٢٤٠ ـ **السيد محمد سعيد ولد حمودي** (موريتانيا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : وها نحن الآن في الدورة الثالثة على التوالي التي تطرح فيها مشكلة كمبوتشيا امام الجمعية العامة .

٢٤١ ـ ان جمهورية موريتانيا الاسلامية لم تغير ابدا موقفها المبدئي من هذه القضية ، وقد ايدت دائما أمة الخمير غير القابل للتصرف في ان تسوى تناقضاتها الداخلية في اطار دولتها ذات السيادة . ولذلك فقد أيدنا بشدة القرارين ٢٢/٣٤ ، ٦/٣٥ اللذين اشتركنا في تقديمها .

٢٤٢ ـ وقد اعدنا التأكيد مؤخرا في شهر تموز/يوليه على موقفنا فيما يتعلق بهذه القضية الحساسة والمؤلمة في المؤتمر الدولي الذي عقد في هذه القاعة . كما أن وزير خارجيتنا اشار مؤخرا ، اثناء المناقشة الى موقف بلدنا ومعارضتنا لادعاء بعض الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة ، تخول لنفسها الحق من جانب واحد في ان تغير بالقوة النظام السياسي لبلد مجاور تعتبره معاديا لها .

٢٤٣ ـ وسوف اقتصر اليوم على الخطوط العريضة لتقديرنا للحالة السائدة في كمبوتشيا . أولا ، أن جمهورية موريتانيا الاسلامية تواصل تأيدها لسلامة كمبوتشيا الاقليمية وللحق السيادي لشعب الخمير في ان يختار نظامه السياسي والاقتصادي

Digitized by UNOG Library

والاجتماعي دون أي تدخل اجنبي . ثانيا ، ان موريتانيا تواصل تأييدها المطلق للاحكام ذات الصلة بشأن تسوية المشكلة الكمبوتشية ، الواردة في القرارين ٢٢/٣٤ ، ٦/٣٥ ، وفي الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في تموز/يوليه الماضي . ثالثا ، ان موريتانيا تعلن مرة اخرى تعاطفها مع شعوب الهند الصينية الثلاثة الصديقة التي تأمل لها التصالح في روح من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي .

٢٤٤ ـ أن موريتانيا من مقدمي مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* الذي يتفق من وجهة نظرنا مع جميع مقررات الآمم المتحدة منذ بداية ازمة كمبوتشيا في عام ١٩٧٩ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥

ملاحظات

(١) أنظر : **تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، نيويورك (١٣ ـ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١)** منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع *E.81.I-20* ، المرفق الأول .

(٢) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library